

فهرس الأسئلة

الصفحة	السؤال
٢ ص	س١/ عرف علم الاقتصاد مبيناً علاقته بالسياسة والأخلاق والقانون ؟ صيغة اخرى / اشرح التعريفات التي قيلت لعلم الاقتصاد مبيناً صلته بالعلوم الأخرى ؟
٤ ص	س٢ / وضح طرق دراسة علم الاقتصاد السياسي (الطريقة الاستقرائية والطريقة الاستنباطية؟
٥ ص	س٣/ تكلم بالتفصيل عن طبيعة المشكلة الاقتصادية؟
٦ ص	س٤/ اشرح عناصر المشكلة الاقتصادية؟
٩ ص	س٥/ انواع الاموال الاقتصادية التي تشبع الحاجات؟
١٢ ص	س٦/ اكتب في تطور الفكر الاقتصادي من خلال المذاهب الاقتصادية والمدارس الفكرية المختلفة؟
١٤ ص	س٧/ تكلم عن الفكر الاقتصادي الاسلامي مبيناً مبادئ الدين الاسلامي واراء ابن خلدون؟
١٦ ص	س٨/ تكلم بالتفصيل عن النظام الرأسمالي موضحاً مظاهر الحرية الاقتصادية واهمية السوق وعيوبه في هذا النظام ثم بين رأيك في مدي حل مشاكل التنمية الاقتصادية طبقاً لهذا النظام؟
١٩ ص	س٩/ تكلم عن النظام الاشتراكي موضحاً خصائصه وعيوبه؟
٢١ ص	س١٠/ قارن بين النظام الرأسنالي والاشتراكي موضحاً تعريف كل نظام واهدافه ومزاياه وعيوبه؟
٢٣ ص	س١١/ وضح كيفية حل المشكلة الاقتصادية في كلا من النظام الرأسنالي والنظام الاشتراكي ؟
٢٤ ص	س١٢/ اكتب في عنصر العمل كأحد عناصر الانتاج من حيث تعريفه وخصائصه واهمية تقسيمه العمل؟
٢٦ ص	س١٣/ عرف رأس المال عبر المدارس الاقتصادية المختلفة مبيناً تقسيماته؟ صيغه اخرى / اكتب بالتفصيل في عنصر رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج؟
٣٠ ص	س١٤/ عرف الادخار موضحاً انواعه والعوامل الموضوعية المحددة للادخار؟ صيغه اخرى / عرف الادخار وبين أنواعه والعوامل الشخصية والموضوعية التي تتوقف عليه وبين ماهية الادخار الاختياري في مصر ؟

**س/1/ عرف علم الاقتصاد مبيناً علاقته بالسياسة والأخلاق والقانون ؟
صيغة أخرى / اشرح التعريفات التي قيلت لعلم الاقتصاد مبيناً صلته بالعلوم الأخرى ؟**

عناصر الإجابة

- ٢- الاقتصاد هو علم إشباع الحاجات الإنسانية:
٤- الاقتصاد هو علم الندرة:

أولاً: تعريف علم الاقتصاد

- ١- الاقتصاد هو علم الثروة:
٣- الاقتصاد هو علم المبادلة:

ثانياً: صلة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

- [أ] الاقتصاد والسياسة: [ب] الاقتصاد والأخلاق [ج] الاقتصاد والقانون:

أولاً: تعريف علم الاقتصاد**١- الاقتصاد هو علم الثروة:**

موضع علم الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة.

النقد → أخذ على هذا التعريف إشارته لعديد من التساؤلات حول معنى الثروة؟

إذا كان المصود بالثروة هنا الشروة المادية كالمقولات والعقارات مثلاً فإن هذا التعريف يصبح قاصراً ويضيق وبالتالي نطاق الاقتصاد، أما إذا قصدنا الشروة المادية وغير المادية، أي الخدمات المختلفة، فإننا بذلك نوسع من علم الاقتصاد .

٢- الاقتصاد هو علم إشباع الحاجات الإنسانية:

ذهب فريق آخر إلى تعريف علم الاقتصاد بأنه علم إشباع الحاجات الإنسانية، وال حاجات الإنسانية متعددة ومتعددة، وتتغير بحسب الزمان والمكان.

النقد → إلا أن هذا التعريف وجه له نفس النقد الذي وجه للتعريف الأول، فـ أي الحاجات التي يشتمل عليها علم الاقتصاد؟ هل هي الحاجات التي تشبع بالوسائل المادية كالحاجة إلى الطعام والملابس والمسكن مثلاً، أم الحاجات التي تشبع بالوسائل غير المادية كالذوق الموسيقي والقيم الدينية والخلقية.

٣- الاقتصاد هو علم المبادلة:

يرى البعض الآخر أن الاقتصاد : علم المبادلة، وعلى ذلك فعلم الاقتصاد هو الذي يدرس القيمة أي الثمن الذي تتبادل به الأشياء، وذلك لأن حاجات الإنسان متعددة والموارد محدودة ولذلك لابد أن تصبح الموارد ذات ثمن، ودراسة الثمن من ناحية كيفية تحديده والعوامل التي تؤثر فيه، والعلاقة بينه وبين الظواهر الأخرى هي أساس الدراسة الاقتصادية.

يؤيد هذا الرأي ما استقر عليه رأي البعض أن الأجر ليس إلا ثمناً للعمل، والفائدة ما هي إلا ثمناً لرأس المال، والربح ما هو إلا ثمناً للأرض، والربح ما هو إلا ثمناً للتنظيم .

النقد → يعاب على هذا الرأي، أن هناك كثير من العلاقات الاقتصادية تبعد كثيراً عن موضوع الأثمان، **مثال ذلك** ← تحقيق الإنتاج الأمثل باستخدام عوامل الإنتاج استخداماً اقتصادياً، وتحصص بعض الدول في الصناعة أو في الزراعة .

٤- الاقتصاد هو علم الندرة:

علم الاقتصاد: هو العلم الذي يبحث في تنظيم الموارد المحددة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف وال حاجات المتعددة، **وأساس هذا التعريف** ندرة الموارد التي تحت تصرف الإنسان بالنسبة لما يريد إشباعه من حاجات إنسانية مع تعدد هذه الحاجات وكثثرتها، أي أن علم الاقتصاد وهو علم الملائمة بين الوسائل والغايات.

معنى ذلك أن علم الاقتصاد يدور حول ما هو ملاحظ في الحياة الواقعية عن ندرة نسبية للموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان، مما يحتم عليه استخدام هذه الموارد المحدودة على أفضل وجه مستطاع، حتى يمكن إشباع أقصى حد ممكن من هذه الحاجات، وما ينشأ عن ذلك من علاقات بين أفراد المجتمع الإنساني وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع.

ويتميز هذا التعريف بأنه يركز على الجوانب الأساسية للمشكلة الاقتصادية، ولتحقيقه لا بد من توافر عدة شروط منها أن تكون الأهداف أي الحاجات غير محدودة بحيث لا يمكن إشباعها جميعاً، وأن حدث وأشارت حاجة معينة ظهرت حاجات أخرى جديدة، وأن الحاجات تتفاوت من حيث الأهمية، وأن وسائل إشباع الحاجة محدودة ونادرة، وأن تكون الوسائل المحدودة ذات استعمالات متعددة.

ثانياً: صلة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

[أ] الاقتصاد والسياسة:

تبحث العلوم السياسية عادة في طبيعة السلطات العامة وال العلاقات بينها وطرق الحكم المختلفة والمهام التي تقوم بها الهيئة الحاكمة ولا شك في **متانة الصلة بين هذه العلوم والاقتصاد** فالاعتبارات السياسية ذات أثر غير قليل في الحياة الاقتصادية حيث لا تزدهر هذه الحياة إلا إذا كانت هناك سلطة عامة قادرة على تمكين الأفراد من الانصراف إلى إنتاج الأموال ومن جهة أخرى فإن للأوضاع الاقتصادية هي الأخرى أثرا هاماً في الأوضاع السياسية ويكتفي في ذلك مثلاً أن سوء الحالة الاقتصادية كان في كثير من الأحيان سبباً في نشوب القلاقل والثورات.

ورغم هذه الصلة بين العلوم الاقتصادية والسياسية فإن فطاق كل منهما منفصل عن الآخر وذلك على الأقل طالما كان تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية قليلاً فبينما تهتم السياسة بتحديد الغايات التي تسعى إليها الدولة يقتصر دور الاقتصاد أساساً على المشاركة في تبيان أفضل النظم لتحقيق هذه الغايات.

[ب] الاقتصاد والأخلاق:

الأخلاق هي العلم الذي يعني ببيان ما يحسن أن يكون عليه سلوك الإنسان في المجتمع ومن الواضح أن دراسة الاقتصاد إذا اقتصرت على تفسير الطواهر الاقتصادية وال العلاقات فيما بينها فإن بحثها يكون منفصلاً عن الأبحاث الأخلاقية.

لا ينفي ذلك أن هناك ما يتفق ومقتضيات الأخلاق بصفة عامة كالعمل على الاستزادة من إنتاج الأموال وإحسان توزيعها على الأفراد حتى يزداد مقدار تمعتهم بالحياة، كذلك فإن للاعتبارات الأخلاقية أحياناً أثراً كبيراً في الأوضاع الاقتصادية وأن العكس صحيح ويكتفي أن نضرب مثلاً لذلك ما يصيب الحياة الاقتصادية من اضطراب إذا خفت موازين الأخلاق عند الأفراد.

[ج] الاقتصاد والقانون:

ميدان الاقتصاد مستقل عن ميدان القانون فمهمة القانون هي تحديد القواعد التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم أو بالسلطات العامة وهي قواعد تتميز عادة بصفة الإجبار وليس هذه الأمور محل عناية أبحاث الاقتصاد ورغم ذلك فإن الصلة وثيقة بينهما فجانب هام من العلاقات التي ينظمها القانون اقتصادي صرف كالعلاقات التي تنشأ عن التجارة والتداول.

ومن جهة أخرى فالاعتبارات القانونية أثراً على الأوضاع الاقتصادية والعكس أيضاً صحيح فتحريم الفائدة قانوناً لابد أن يترك أثراً في حياة المجتمع الاقتصادي ويكتفي أن نضرب لذلك مثلاً الأثر البعيد الذي تركه في مجال القانون قيام الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر.

س ٢ / وضح طرق دراسة علم الاقتصاد السياسي (الطريقة الاستقرائية و الطريقة الاستنباطية)؟

عناصر الإجابة

الطريقة الأولى: طريقة ملاحظة الواقع [الطريقة الاستقرائية]:

١- المقصود بالإحصاء :

الطريقة الثانية : الاستنتاج أو الاستنباط [الطريقة الاستنباطية]:

الطريقة الأولى: طريقة ملاحظة الواقع [الطريقة الاستقرائية]:

يُراد بها النظر في الواقع الفردي المتعلقة ببعض المسائل الاقتصادية وذلك بقصد استبيان طبيعة هذه الواقع وما بينها من صلات .

إذا كان صعباً أن نلاحظ الواقع الاقتصادية على طريق التجربة فإن هذه الملاحظة مستطاعة بوسائل أخرى أخصها الإحصاء وعمل التحقيقات .

١- المقصود بالإحصاء :

العلم الذي يبين أصول الدراسة العددية للواقع الاجتماعية والطبيعية فهو يدرس ما يطرأ على كميات تلك الواقع من تغير بسبب اختلاف الأزمنة أو الأمكنة، ومن أمثلة الإحصاءات الاقتصادية تلك التي تتعلق بالتجارة الخارجية لبلد من البلد حيث تبين تلك الإحصاءات كمية وقيمة البضائع الصادرة المستوردة إلى ذلك البلد خلال فترة معلومة كما توضح ما يطرأ على هذه التجارة من ازدهار أو انكماش أثناء تلك الفترة.

نذكر بهذه المناسبة أن الأرقام التي ترد بالإحصاءات المختلفة كثيراً ما تفرغ في قوالب بيانية فترسم خطأ يمثل تطور التجارة الخارجية أو التغير الذي طرأ في الكمية المنتجة من سلعة معينة مثل القمح أو في ثمن تلك السلعة .

يجب التنبه إلى أن البيانات الإحصائية ليست صحيحة دائماً بل كثيراً ما تقع بها أخطاء متعددة لكن من الواجبات أن نتنبه إلى وجوب اتخاذ الحذر عند استخدام الإحصاء في البحث فلا يتم ذلك إلا بعد الاستيقاظ من ملائمة الأسس التي يبني عليها وصحة المصدر .

٢- المقصود بالتحقيق :

يُراد به محاولة الإلمام بتفاصيل حالة اقتصادية معينة والإهاطة بها من أطرافها المختلفة

مثال ذلك ← أن يحل الكساد بصناعة معينة في منطقة معين في الدولة فت تكون هيئات أو لجان رسمية وغير رسمية بقصد استقصاء أسباب ذلك الكساد ونتائجها، كما إذا وقعت أزمة نقدية فوجئت بعض لجان التحقيق البرلمانية أسئلتها إلى رجال البنوك أو إلى فريق من الاقتصاديين لاستجلاء رأي كل منهم في الأمر.

لعل أشهر أنواع التحقيقات ما يسمى بالتحقيق المفرد وفيه يختار المحقق نموذجاً من حالات متعددة تكون موضوعاً لبحثه .

مثال ذلك ← أن يعني شخص ببحث الحالة المعيشية لبعض فئات العمال فهو يريد أن يدرس أوجه دخلهم وأبواب نفقاتهم ولكن لا يفحص في سبيل ذلك حالة كل واحد من هؤلاء العمال الذين قد يصلون عشرات أو مئات الآلاف بل نراه يختار واحداً من هؤلاء العمال فيتخذ حالته نموذجاً لغيره ويعمم النتائج التي يصل إليها بالنسبة لهذا العامل على غيره من العمال .

الطريقة الثانية : الاستنتاج أو الاستباط [الطريقة الاستباطية]:

يراد به أن نبدأ بتحديد بعض مبادئ عامة أو فروض معينة ثم نستخلص منها نتائج فرعية فمثلاً نبدأ بأن نقرر أن غلة الأرض الزراعية لا يمكن بعد حد معين أن تزيد بنفس نسبة الزيادة في نفقة إنتاجها، بل أن هذه الغلة تزداد بنسبة أقل من نسبة ارتفاع النفقه ثم نستخلص من هذا المبدأ العام نتائج فرعية تبين أثر تناقص الغلة على هذا النحو في أثمان المحصولات الزراعية وفي أجور العمال الزراعيين وفي حركة السكان .

هاتان هما طريقتا البحث في الاقتصاد السياسي والمتأمل فيهما يلاحظ أنهما لا تتعارضان بل أن ثمة ارتباط شديداً بينهما حتى يكاد كل منهما أن تكون مجرد مرحلة من مراحل البحث وليس طريقة مستقلة **فمثلاً** مبدأ تناقص الإنتاج الزراعي إنما تقرر أثر ملاحظة الواقع الخاصة بهذا الإنتاج وبالنفقة التي تنفق عليه فمرحلة الاستباط تسبقها إذن مرحلة استقراء .

س/٣ تكلم بالتفصيل عن طبيعة الشكلة الاقتصادية؟

طبيعة المشكلة الاقتصادية

عناصر الإجابة

- ١- المشكلة الأولى
 - ٢- المشكلة الثانية
 - ٣- المشكلة الثالثة
- ٢-النظام الاشتراكي:**

طبيعة المشكلة الاقتصادية

تنشأ ثلاثة مشكلات اقتصادية متزابطة وتنشأ جميعاً من التقابل بين الإنسان المتعدد الحاجات والوسط المحدود الإمكانيات.

ونعرض هنا هذه المشكلات الثلاثة:

١- المشكلة الأولى ← مشكلة فنية تنحدر من أن الموارد غالباً ما لا تصلح في صورتها الأولى لإشباع الحاجات وتجد المشكلة حلها في اتجاه الإنسان إلى تحويل الموارد الطبيعية ليخلق منها منفعة.

٢- المشكلة الثانية ← تظهر في أنه لما كان الإنتاج في حاجة إلى الموارد المنتجة وكانت هذه الموارد لا تكفي كل احتياجات الإنتاج المتعددة فإنه يكون من الضروري توزيع هذه الموارد المنتجة على مختلف فروع الإنتاج على أساس حرمان بعضها من احتياجاته.

٣- المشكلة الثالثة ← مع تقابل الحاجات غير المحدودة والأموال التي على كثرتها تعتبر بالنسبة لهذه الحاجات محدودة، تنشأ مشكلة توزيع الأموال على الحاجات أي مشكلة توزيع المنتجات على المستهلكين .

يلاحظ أن هذه المشكلات الثلاثة واحدة في كل نظام اقتصادي موجود بصرف النظر عن الزمان والمكان ، غير أن الحل الذي يقدم لها ليس واحداً .

فيما يتعلق بالمشكلة الأولى، نجد أن عملية الإنتاج تتوقف على البنيان الاقتصادي مما يختلف تبعاً للزمان والمكان نتيجة لوضع الذي يكون عليه عنصر الطبيعة والعنصر البشري والفن الإنتاجي.

أما عن المشكلتين الثانية والثالثة، وهما خاصتان بتوزيع الموارد على الحاجات فإن الحل الذي قدم لهما يتوقف على الفلسفة التي تسيطر على المجتمع وسنعرض هنا باختصار المتبعة في نموذجين وهما النظام الرأسمالي الذي يقوم على ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج وعلى أسلوب السوق والنظام الاشتراكي الذي يقوم على ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج وعلى التخطيط الشامل .

١-النظام الرأسمالي:

تقوم قوى السوق في النظام الرأسمالي بتوزيع الموارد المنتجة على فروع الإنتاج المختلفة أي على المنتجين، كما تقوم أيضاً بتوزيع المنتجات على المستهلكين ، ومن هنا يتضح أن الثمن هو الذي يوزع عوامل الإنتاج بين المنتجين ويوزع أموال الاستهلاك بين المستهلكين ويتحقق أن يلاحظ أن قوى السوق تعكس في النظام الرأسمالي رغبات المستهلك بمعنى أن الإنتاج يتوجه نوعاً وكما إلى تلبية هذه الرغبات.

٢- النظام الاشتراكي:

- ١) يختلف مشكلة حل الموارد المحدودة وال حاجات المتعددة في النظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية العامة لجميع وسائل الإنتاج وعلى التخطيط الشامل عنه في النظام الرأسمالي .
- ٢) فالسلطة العامة هي التي تحدد في الخطة القومية الموارد التي تستغل وهي التي توزع هذه الموارد على فروع الإنتاج المختلفة .

س٤/ اشرح عناصر المشكّلة الاقتصادية؟**عناصر الإجابة****العنصر الأول: تعدد الحاجات الاقتصادية:****أولاً: طبيعة الحاجة ونشأتها****ثانياً: خصائص الحاجة**

- ١] قابلية الحاجة للانقسام:
٤] قابلية الحاجة لأن تحل محل أخرى:

ب- الحاجات الضرورية وال الحاجات المعاوية:**١] قابلية الحاجة للإشباع:****٣] قابلية الحاجة للقياس:****ثالثاً: تقسيم الحاجات الإنسانية****أ- الحاجات الادوية وال الحاجات المعنوية:****ج- الحاجات الفردية وال الحاجات الجماعية:****العنصر الثاني: الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:****العنصر الأول: تعدد الحاجات الاقتصادية:****أولاً: طبيعة الحاجة ونشأتها**

- ١) طبيعة الحاجة → يحس الإنسان حاجات متعددة فهو يحس الحاجة إلى الطعام إذا جاع وإلى الشراب إذا عطش وإلى الدفء إذا برد وإلى الراحة إذا تعب وإلى الشفاء إذا مرض .

وعلى ذلك فالحاجة تتحلل، أيًا كان موضوعها إلى عناصر ثلاثة:**١- إحساس بالألم.****٢- معرفة وسيلة تطفيء هذا الألم.****٣- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.**

- ٢) لكن ليست كل الحاجات التي يحسها الإنسان مما يدخل في دراسة الاقتصاد فقد يكون الإنسان في حاجة إلى الراحة وكذلك الحاجة إلى النوم أو إلى الضحك فلا تعتبر أي منها حاجة اقتصادية.

نشأة الحاجة:

- ١) اختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد نشأة الحاجة. فالمدرسة التقليدية ترى أن الحاجة انعكاس لشخصية الفرد ولكنها ترى أن هذه الشخصية مستقلة عن الوسط الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك ترى المدرسة التاريخية ومدرسة المنظمات أن الحاجة انعكاس للوسط الاجتماعي.

- ٢) نحن نرى أن القول بأن الحاجة انعكاس لشخصية الفرد لا يعني بالضروري أن الحاجة لا تتأثر في نشأتها بالمجتمع. وعلى ذلك فوجه الخطأ في النظرية التقليدية هو أنها قد جردت شخصية الفرد عن الوسط الذي يحيط به. فالوسط سواء أكان اجتماعياً أم سياسياً أم جغرافياً.... يؤثر في نشأة الحاجات عن طريق تأثيره في شخصية الفرد .

س.ف/اكتب في خصائص الحاجات؟

ثانياً : خصائص الحاجة

[١] قابلية الحاجة للإشباع:

معنى أن الحاجة قابلة للإشباع أن قدرًا محدودًا من الأموال يكفي لإشباعها وأنها تقل حدة كلما تلقت قدرًا من الإشباع بل أن الاستمرار في استهلاك الأموال يسبب بعد وقت معين ضررًا لا نفعًا .. ألمًا لا لذة.



الحاجة إلى النقود:

النقود منفعة خاصة أي ذاتية وغير مشتقة من منافع السلع التي تشتري بها هذه المنفعة المشتقة فهي ترضي رغبة الإنسان في الإطمئنان إلى قدرته على رد المخاطر وانتهاز الفرص الغير متوقفة.

هذه الحاجة إلى الاطمئنان تعتبر حاجة اقتصادية لأن وسيلة إشباعها وهي الاحتفاظ بالسيولة تقدر في السوق بثمن هو نفقة الاحتفاظ بالسيولة أي الفائدة التي يدفعها الفرد للحصول على النقود أو التي ينزل عنها الفرد لعدم نزوله على النقود.

نلاحظ بالإضافة إلى ما تقدم أن الحاجة إلى النقود سواء كانت بغرض المبادرات أم بغرض الاطمئنان تعتبر حاجة قابلة للإشباع.

[٢] قابلية الحاجة للانقسام:

الحاجة قابلة لأن تشبع تدريجياً بالمال اللازم لذلك، وهذا يعني أن كل جزء من المال الذي يشبع الحاجة يقابل جزءاً من تلك الحاجة وعلى ذلك فإن قابلية الأموال للانقسام هي التي تسمح بتصور انقسام الحاجة أما سبب انقسام الحاجة فيعود إلى طبيعة الإنسان.



[٣] قابلية الحاجة للقياس:

من المتصور أن يكون شعور الإنسان بالجوع اليوم أشد منه بالأمس وفي تعبير آخر أن تكون حاجته إلى المأكل اليوم أشد منها بالمس، ومعنى ذلك أن الإنسان قادراً على أن يقيس حاجته وهو يعني أن الإنسان قادرًا على أن يربّ الحاجات من حيث أهميتها ترتيباً تنازلياً. ويوضح من هذا أن الحاجة قابلة للقياس، وأن ذلك يكون بالموازنة بينها وبين الأخرى وأن الفرد هو الذي يقوم شخصياً بهذا القياس.

[٤] قابلية الحاجة لأن تحل محل أخرى:

يمكن أن تحل حاجة محل أخرى وتتوقف قابلية الحلول هذه على مقدار التقارب بين الحاجتين وعلى وحدة المصدر.

لظاهرة الإحلال هذه أهمية في نظرية الثمن، لأنها تحد من قدرة المحتكر من رفع الأثمان كما يشاء إذ أن التمكن من الإحلال يعطي المشتري فرصة التحول من سلعة إلى أخرى مما يجب أن يدخله المحتكر في اعتباره عند تحديد الثمن لأن هذا التحول يؤثر في إيراده.

ثالثاً: تقسيم الحاجات الإنسانية

أ- الحاجات المادية وال الحاجات المعنوية:

لـ تـعـدـ مـنـ الـحـاجـاتـ الـمـادـيـةـ حـاجـةـ إـلـىـ الـغـذـاءـ وـالـمـلـبـسـ وـالـمـسـكـنـ وـالـمـوـاصـلـاتـ، وـمـنـ الـحـاجـاتـ الـمـعـنـوـيـةـ حـاجـةـ إـلـىـ الـتـعـلـيمـ وـالـصـحـةـ وـالـصـدـاقـةـ مـثـلاـ.

لـ **الخلاصة:** أن الحاجات التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية هي حاجات مادية، وال حاجات التي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية.

ب- الحاجات الضرورية وال الحاجات الكمالية:

لـ **ال الحاجات الضرورية** ← التي تتوقف حياة الإنسان أو صحته على إشباعها، **أما الحاجات الكمالية** فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته و تتمتع بها.

ج- الحاجات الفردية وال الحاجات الجماعية:

لـ من الحاجات ما يمكن إشباعه بشكل فردي، كالمأكل والملبس، ومنها ما يشبع بشكل جماعي، كالحاجة إلى الأمان والحاجة إلى العدل والحاجة إلى التعليم.

لـ إن كان هذا التقسيم نسي، لأن بعض الحاجات كالتعليم مثلاً، قد يشبع في ظروف معينة إشباعاً فردياً، عندما يكتفي بالدراسة في منزله، وقد يشبع إشباعاً جماعياً، عندما يتعدد على المدارس التي تقيمها الدولة.

لـ العبرة في فردية إشباع الحاجات أو جماعية هذا الإشباع، ليست بانفراد شخص أو اشتراك جماعة في عملية الإشباع، ولكن بتنظيم الدولة لهذا الإشباع أو عدم تنظيمها له.

لـ **أهمية التفرقة** ← تظهر أساساً في وجوب تدخل الدولة، وبالتالي في تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يترك أمرها لنشاط الدولة (النشاط العام)، وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد (النشاط الخاص).

العنصر الثاني: الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

لـ أن الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائمًا، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم ندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته، في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعاً مكانياً سيئاً حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى.

لـ **المال الاقتصادي** ← عبارة عن كل شيء نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات أو رغبة من الرغبات الإنسانية، **فلكي يعتبر الشيء أو المال اقتصادي يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية:**

١- وجود حاجة محسوسة لدى الفرد أو وجود علاقة بين الحاجة والشيء .

٢- يجب أن تتوافر في الشيء النفعية، أي قابلية للإشباع سواء لحاجة أو لرغبة ما، بطريق مباشر أو غير مباشر، والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.

٣- الندرة وهي الخصيصة التي تميز بين الأموال الحرة المتوفرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية، والأموال الاقتصادية المتاحة لدى الجماعة بكميات محدودة. والأموال الاقتصادية وليست الأموال الحرة هي التي تكون محلًا لاهتمامات الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد

س٥/ أنواع الأموال الاقتصادية التي تشبّع الحاجات؟

عناصر الإجابة

- أولاً: الأموال بالمعنى العام:**
- ثانياً: الأموال المباشرة والأموال غير المباشرة:** (أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج):
- بعض تقسيمات أموال الاستهلاك:
 - المنفعة حقيقة شخصية:
- ثالثاً: المنفعة:**
- مبدأ المنفعة الحدية المتناقضة:
- رابعاً: الأموال الاقتصادية:**
- زيادة الأموال الاقتصادية مع تقدم العدالة:

أولاً: الأموال بالمعنى العام:

المال ← شيء نافع أي شيء يؤخذ على أنه قابل بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر لإشباع حاجة إنسانية ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الإشباع ويتبين من هذا التعريف أن للمال شروطاً ثلاثة

- ١- وجود حاجة إنسانية ← ولا يهم أن تكون الحاجة إنسانية محسوسة في الحاضر أو متوقعة .
- ٢- وجود شيء يقدر الإنسان أنه يشبّع الحاجة ← فهذا الشرط يفترض قيام خاصية موضوعية في الشيء ويفترض أن الإنسان يعتقد أن هذه الخاصية تشبع الحاجة .
- ٣- **وجود الشيء تحت التصرف** ← يجب أن يكون الشيء تحت تصرف من يحس الحاجة أي يجب أن يكون من الممكن استخدامه في إشباع الحاجة .

ثانياً: الأموال المباشرة والأموال غير المباشرة: (أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج):

من الأموال ما يمكن أن يشبّع حاجات الإنسان مباشرة دون أي تحول أي الأموال التي تعطى للإنسان منفعة مباشرة وهي ما تعرف بذلك بأموال الدرجة الأولى أو بأموال الاستهلاك ومن مثلها الخبز والملابس، ومن الأموال ما لا يشبّع حاجات الإنسان مباشرة أي ما لا يعطى منفعة مباشرة مباشرة لأولى وهي الدرجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة .. فأموال الدرجة الثانية هي الأموال التي تستخدّم مباشرة في الحصول على أموال الدرجة الأولى ومثل ذلك الدقيق فإنه يستخدم في الحصول على الخبز وأموال الدرجة الثالثة تستخدم في الحصول على أموال الدرجة الثانية .

أ- الأهمية الاقتصادية للتفرقة بين الأموال المباشرة وغير المباشرة:

- ١- **نظريّة رأس المال العيني** ← تعتمد المدرسة النمساوية في تعريف رأس المال العيني على المقابلة بين أموال الإنتاج وأموال الاستهلاك فقد عرفت رأس المال العيني بأنه مجموعة من الأموال غير المباشرة .
- ٢- **نظريّة القيمة** ← ترى المدرسة التقليدية وهي تفسر القيمة بنفقة الإنتاج أن قيمة أموال الاستهلاك تنحدر من قيمة أموال الإنتاج، هذا بينما ترى المدرسة النمساوية وهي تفسر قيمة المبادلة بالمنفعة أن قيمة الأموال غير المباشرة تنحدر من قيمة الأموال المباشرة التي تستخدم في إنتاجها .
- ٣- **تقدير الأموال المباشرة وغير المباشرة** ← تقويم الأموال المباشرة يكون تقويمًا شخصيًّا ومبادرًا بينما يكون تقويم الأموال غير المباشرة تقويمًا موضوعيًّا وغير مباشر.
- ٤- **التفرقة بين النظم الاقتصادية** ← تعتبر التفرقة بين الأموال المباشرة وغير المباشرة أساسية في التفرقة بين هذه النظم فالنظام الرأسمالي يعترف للأفراد بحق تملك الأموال المباشرة والأموال غير المباشرة بينما لا يعترف النظام الشيوعي للأفراد إلا أن يتملكوا الأموال المباشرة دون الأموال غير المباشرة.

بـ- بعض تقسيمات أموال الاستهلاك:

أموال الاستهلاك الفوري وأموال الاستهلاك المستمر ← تعطى أموال الاستهلاك الفوري منفعتها مرة واحدة بإنفاء الشيء ومثل ذلك الطعام، وأما أموال الاستهلاك المستمر فإنها تقدم منفعتها إلى الإنسان خلال فترة طويلة من الزمن أي أنها قابلة للاستهلاك بها أكثر من مرة ومثل ذلك المنزل ويتوسط النوعين ثالث وهو أموال الاستهلاك نصف المستمر ومثل ذلك الملبس.

الأموال القابلة للاستبدال والأموال غير قابلة للاستبدال ← ما تسمى أيضاً بالأموال المتنافسة ويقصد بالأموال القابلة للاستبدال تلك الأموال التي لها بديل ويتوقف كون المال بديلاً عن آخر على قدرته على تقديم الإشباع نفسه للإنسان .

الأموال المتكاملة والأموال غير المتكاملة ← يعتبر المالان متكاملين إذا كان لابد أن يستخدما معاً في إشباع الحاجة نفسها والتكامل مسألة شخصية فالشاي والسكر متكاملان في كثير من البلاد ومثلها مصر ولكنهما ليس كذلك في إنجلترا وتعتبر الأنواع المختلفة من الأموال غير المباشرة التي تستخدم في إنتاج سلعة واحدة متكاملة.

ثالثاً: المنفعة:**أ- مبدأ المنفعة الحديثة المتناقضة:**

المنفعة ← خاصية موجودة في المال تزيل الإحساس بالألم أو تولد الإحساس باللذة فالمنفعة تتولد مع الحاجة وتنتفي بانتفاءها ويكتفى لقيام المنفعة أن يكون المال مرغوباً فيه بصرف النظر عن كونها متفقة أو غير متفقة مع الأخلاق أو الصحة .

قد تكون المنفعة مباشرة وهي تلك التي تحصل عليها من سلع الاستهلاك كما قد تكون غير مباشرة وهي تلك التي تحصل عليها من سلع الإنتاج ومثلها المنشآت .

بـ- القنفعة حقيقة شخصية:

تقدير الحاجة يختلف من شخص إلى آخر تبعاً للظروف الاجتماعية والعادات والثقافة فعلى الرغم من أن تقدير المنفعة يعتبر تقديراً شخصياً إلا أن هذا لا ينفي أثر المجتمع في تكوين تصور الفرد للمنفعة فالفرد يقدر المنفعة من خلال ما رسمه المجتمع في إدراكه.

من هنا يتضح أن تقدير الفرد للمنفعة يتوقف بالإضافة إلى ظروف الشخصية على تقدير المجتمع لها من هنا يتضح أن المنفعة حقيقة شخصية ويعبر عنها أيضاً بقيمة الاستعمال حينما تكون بصدق المقابلة بينها وبين قيمة المبادلة.

رابعاً: الأموال الاقتصادية:

الأموال الاقتصادية ← الأشياء النافعة المحدودة الكميات بالنسبة للحاجات البشرية ونلاحظ أن لكل مال محدود الكميات بالنسبة للحاجات قيمة مبادلة أي ثمناً، أما الأموال الحرة فإن الإنسان يمكنه أن يأخذ منها ما يسد حاجته دون أن يبذل وقتاً ودون أن ينزل عن أموال أخرى بدلًا منها فالثمن يعتبر نتيجة للندرة ويدل عليها.

ولتحديد الصفة الاقتصادية للأموال نعرض هنا بعض النواحي التي تفيد في ذلك:

١- **الصفة الاقتصادية للمال والاقتصاد الجماعي** ← يرى بعض الاقتصاديين أن التصرف لا يوجد إلا حيث توجد الجماعة وعلى ذلك يعرفون الاقتصاد بأنه علم المبادلة ويربطون الصفة الاقتصادية للمال بالاقتصاد الجامعي ويسقطونها عن المال في حالة الفرد المنعزل، ولكن البعض الآخر يرى أن الصفة الاقتصادية للمال ليست نتيجة للاقتصاد الجماعي بل هي نتيجة لفكرة الندرة النسبية وحدتها.

٢- **ليس من اللازم أن يدخل المال الاقتصادي عمل** ← فكثير من الأموال لا يدخلها عمل ومع ذلك تعتبر أموالاً اقتصادية ما دامت توجد بكميات غير كافية لإشباع الحاجة وقد يوجد شيء يدخله عمل دون أن يكون مالاً اقتصادياً .

-**الصفة الاقتصادية للمال ليست صفة ذاتية فيه** فالشيء الواحد يمكن أن يكون مالاً اقتصادياً ويمكن أيضاً أن يكون مالاً حرراً بعما للمكان والزمان فتكون الماء الصالح للشرب اقتصادياً أو غير اقتصادياً يتوقف على الظروف في زمان ومكان معين حيث كمية كبيرة من الماء ومكان آخر حيث لا توجد كمية كافية من الماء يعتبر هذا الماء مالاً اقتصادياً .

-**المال الاقتصادي مال محайд** ليس من اللازم حتى يعتبر المال اقتصادياً أن يكون متفقاً مع الدين أو الأخلاق أو القانون فالظاهرة الاقتصادية ظاهرة محايده ولا يلزمها لكي تقوم إلا أن يكون المال نافعاً ونادراً.

أ- زيادة الأموال الاقتصادية مع تقدم المدينة:

١- تزداد الكمية الموجودة من الأموال الاقتصادية كما تتعدد أنواعها مع تقدم المدينة وذلك لأن تقدم المدينة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفن الإنتاجي وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية القومية.

٢- ولكن يلاحظ أيضاً في البلاد المتقدمة وخاصة تلك التي تأخذ بالنزاعات الاشتراكية اتساع ظاهرة تحول الأموال الاقتصادية إلى أموال غير اقتصادية ومثل ذلك الماء الصالح للشرب والتعليم والعلاج والدواء فقد تحولت هذه الأموال بالنسبة للمستهلكين من أموال اقتصادية إلى أموال غير اقتصادية في كثير من البلاد حيث أصبحت توزع عليهم بلا ثمن.

٣- وتزداد الكميات المرغوب فيها من الأموال الاقتصادية مع تقدم المدينة وذلك نتيجة للعوامل الآتية: ١) زيادة السكان. ٢) ارتفاع مستوى المعيشة. مما يؤدي إلى زيادة حاجات الإنسان، ٣) تقدم معرفة الإنسان بالعلاقات بين الأشياء وال حاجات.

ب- التملك نتيجة لاصفة الاقتصادية للأموال:

٤- الندرة تعتبر في رأي معظم الاقتصاديين أساس الاقتصاد السياسي، وبقى أن نبين هنا كيف أنها تعتبر أساساً للملكية وفي تعريف آخر كيف أن الملكية تعتبر نتيجة لاصفة الاقتصادية للأموال.

٥- تظهر فكرة التملك إذا كانت الكمية الموجودة من المال أقل من الكمية اللازمة للإشباع الكامل. فكون المال محدوداً نسبياً بالنسبة للحاجات يقتضي التملك وبصرف النظر عن نوع النظام الاقتصادي، وعلى ذلك فإن الانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي لا يؤدي إلى إلغاء الملكية وإنما يؤدي إلى إحلال الملكية العامة محل الملكية

س٦/ اكتب في تطور الفكر الاقتصادي من خلال المذاهب والمدارس الفكرية المختلفة؟

عناصر الإجابة

١] **المذهب التجاري [فكرة التجاريين]:**

٢] **الرأسمالية الصناعية والفكري الكلاسيكي: [اطرسة الكلاسيكية]:**

٣- **التطور الاقتصادي والفكري في فرنسا وظهور اطربة الطبيعية [الفزيوفرات]**

٤] **النظريّة الكيبرية: الرأسمالية اطروحة أو اطفيحة**

٤] اطربة النيوكلاسيكية:

٥] **النيويوركيون:**

١] المذهب التجاري [فكرة التجاريين]:

أهم القواعد التي تعتمد عليها سياسة الفكر التجاري:

- ١- تمجيد المعدن النفيس: حتى اعتبره الأقطاب التجاريين بمثابة مصدر الثروة.
- ٢- تحقيق ميزان تجاري موات: مما يتربّ عليه تدفق المعادن النفيسة إلى داخل البلاد وزيادة فائض الميزان التجاري المحقق.
- ٣- تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والرقابة الحكومية لتحقيق كبح الواردات وتشجيع الصادرات وتطبيق نظام الحصص ... فلديهم لا يتحقق الفائض التجاري تلقائياً.
- ٤- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس، يليها الصناعة حيث أنها أساس الصادرات، مما جعلهم ينادون بسياسات من شأنها دعم الصناعة، أما الزراعة فلم يلوها عناية كبيرة إذ لم يجدوا فيها مجالاً بارزاً للتصدير.
- ٥- اتسمت نظرتهم للسكان بطابع النداء بزيادة السكان، لأنهم مصدر قوة الدولة وموارد للمحاربين ولل哩 العاملة التي كلما كثرت انخفضت الأجور وتمت الصناعة. لهذا كان التجاريون من أنصار عدم زيادة الأجور.

٢) الرأسمالية الصناعية والفكر الكلاسيكي: [مدرسة الكلاسيكية]: التطور الاقتصادي والفكري بإنجلترا المعهد لنشأة الرأسمالية الصناعية (الرواد الإنجليز):

- **الثورة الصناعية** ← والتي شهدتها القرنان السادس عشر والسابع عشر، والتي تميزت بانتشار الصناعات الكبرى وازدهارها واستخدام الآلات الميكانيكية، وقد ساعد على هذا التوسع الصناعي، تطور وسائل النقل .
- **قيام المشروعات الصناعية** ← لقد حدث تحول تدريجي لرأس المال التجاري إلى رأس المال الصناعي، وقد احتاج قيام المشروعات الصناعية إلى انهيار الإقطاع لتحرير الأرض وتبادل المواد الأولية بالأسواق وخلق طبقة من العمال الأجراء.
- **الاتجاه للتحرر الاقتصادي** ← فقد تداعى تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية منذ نهاية القرن ١٧، حيث تم إلغاء الكثير من التنظيمات المقيدة للصناعة المحلية. كما زال الكثير من الاحتكارات التجارية وأضحم حل تطبيق الدولة للتجارة الخارجية.
- **ظهور الرواد الإنجليز** ← تحول الاهتمام من التجارة والتاجر (المبادلة) إلى الإنتاج ورب العمل والعامل، وهناك عدد كبير من الكتاب الإنجليز الذين ساهموا في تلك التحولات .

لـ: ومن الأسس العامة للمدرسة الكلاسيكية يمكن استخلاص مضمون النظرية الكلاسيكية في الآتي:

- توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.
- استبعاد حدوث بطالة عامة وإجبارية.
- أن قوى السوق ومرنة الأسعار والأجور والفائدة كفيلة باستعادة التوازن إذا حدث اختلال، فلا حاجة إذن لتدخل الدولة أو أي تنظيم أو تكتل.

٣- التطور الاقتصادي والفكري في فرنسا وظهوره مدرسة الطبيعية [الفزيورساط]

- لـ:** يشارك الطبيعيون الرواد الإنجليز (أمثال وليام بيتي) في رفض الفكر التجاري المنادي بأن الثروة مصدرها التبادل، ونقلوا المصدر إلى مجال الإنتاج وبصفة أساسية في مجالات النشاط الزراعي. فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يغل فائضاً بعد دفع تكاليف الإنتاج. فهي العمل الوحيد المنتج. أما التجارة فهي مجرد تبادل قيم متساوية وبالتالي لا تغل فائضاً وليس منتجة. وترتبط على ذلك اعتقادهم في أنه من الخطأ تشجيع التجارة والصناعة على حساب الزراعة.
- لـ:** نصحوا بضربيه وحيدة تدفع من الناتج الصافي الزراعي .
- لـ:** يشكل تحليهم لتداول الفائض (الناتج الزراعي الصافي) بين طبقات المجتمع فيما يسمى بالجدول الاقتصادي أبرز جوانب الفكر الطبيعي.

٤) مدرسة النيوكلاسيكية:

- لـ:** تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية (الاتجاه الكلاسيكي الجديد) امتداداً للاتجاه الكلاسيكي ولكن أكثر تجريداً وفردية حيث يهتم بالأداء الاقتصادي أكثر مما يهتم بالإنسان أو الأشياء، ويعطي الأهمية لعنصر الطلب أكثر مما يعطي لجانب العرض ونفقات الإنتاج.

س. ف/وضح وجهة نظر كينز في حل المشكلة الاقتصادية؟

٥) النظرية الكينزية: الرأسمالية الموجهة أو المقيمة:

- لـ:** في الوقت المعاصر يصعب التوصل إلى دولة صناعية تطبق النموذج المثالى للرأسمالية واقتصاديات السوق الحرة، ويعتبر الفكر الكينزي بمثابة المقنن للرأسمالية الموجهة.
- لـ:** عندما نتعرض للنظرية الكينزية في التوازن الكلي والتشغيل، نجد أن كينز لم يأت بجديد في مجال العرض الكلي، وما أتى به بجديد فهو الطلب الكلي **ويشتمل على نوعين من الطلب:**

أ- **الطلب على الاستهلاك** حيث كان كينز هو أول من أشار إلى أن الطلب على الاستهلاك يعتمد بصورة أساسية على الدخل، وأن هذا الإنفاق يميل إلى التزايد مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الدخل.

ب- **الطلب على الاستثمار** حيث ذهب كينز إلى اعتبار أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة، وافتراض أن المشروع يستثمر طالما أن معدل الربح المتوقع من استخدام رأس المال يتجاوز سعر الفائدة. وقد أطلق كينز على معدل الربح المتوقع اصطلاح "الكافية الحدية لرأس المال" وهكذا أصبحت توقعات المنظمين المتعلقة بالربحية والسياسات المالية والنقدية من بين العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار وأنماط توظيف المدخرات.

جـ قد جعل كينز من سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بالطلب على النقود (فضيل السيولة) وعرض النقود. وجعل كينز ثلاثة دوافع تحكم تفضيل السيولة وهي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة.

ـ وفي معرض بيان كيفية الخروج من الأزمة حيث كان إيمان كينز راسخاً بأن الكساد لا يشفى نفسه، فقد قضى كينز على الأفكار التقليدية عن حياد الدولة، وطالب الدولة بالقيام بوظائف أوسع نطاقاً وهكذا ظهرت فكرة "الدولة المتدخلة" بدليلاً عن "الدولة الحارسة" وخرجت الدولة من النطاق الذي رسمته النظرية الاقتصادية لدورها واندثرت موجة المالية المحايدة أمام التيار الجارف للمالية المغوضة أو الوظيفية.

ـ وكان العلاج لدى كينز هو أن تقوم الدولة بسد النقص ول فترة مؤقتة فتقوم:

ـ ١- بزيادة الإنفاق العام.
ـ ٢- رفع الميل للاستهلاك.

ـ ٣- اتباع **سياسة النقود الرخيصة** (أي زيادة كمية النقود) والتمويل عن طريق التضخم. ويطلق اصطلاح **النقد الرخيصة أو السهلة** عندما تعمد السلطات النقدية إلى خفض أسعار الفائدة للتتشجيع على الاقتراض لبعث الانتعاش الاقتصادي، أما **النقد الصعب أو الغالية** فيطلق حين يقل المعرض النقدي ويجري الحد من الإئتمان، ورفع سعر الفائدة كوسيلة للحد من التضخم.

ـ ٤- **تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المشروعات على الاقتراض فيزيد الاستثمار**. وتستهدف تلك الإجراءات تنشيط الاستهلاك والاستثمار لتهيئة قاعدة كبيرة للنشاط الاقتصادي. هكذا اهتم كينز بدراسة جانب الطلب (اقتصاد محفز للطلب) حيث استخدم فكرة الطلب الكلي لتفسير أسباب عدم التوازن وموجات الانكماش والبطالة. كما جعل من زيادة الطلب الكلي الفعلية الإدارية الرئيسية لاجتياز الاختلالات. وجعل كينز من الحكومة بمثابة الكفيل بتحقيق العمالة الكاملة.

ـ **لقد اهتم كينز بمحاولة تفسير توازن الاقتصاد القومي عند مستوى دون التشغيل الكامل**.

ـ على خلاف الكلسيك، تميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدي منذ البداية نظراً لاتخاذه الأجور النقدي أساساً لتحليل سوق العمل وإدخاله النقود والظواهر النقدية في كافة القرارات الاقتصادية.

٦- [النيوكينزيون]:

ـ الأفكار الكينزية أصبحت عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات في المدى الطويل. وهنا أخذت مجموعة من الاقتصاديين يطلق عليهم "الكينزيون" يعملون على تطوير النظرية العامة لکینز.

ـ **وقد توصل هؤلاء إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل عند مستوى التشغيل الكامل عبر**

الزمن يعتمد على عوامل ثلاثة:

ـ ١- تراكم رأس المال.
ـ ٢- النمو السكاني.
ـ ٣- التقدم التكنولوجي.

ـ قد أوضح هؤلاء الاقتصاديون أن مجرد تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار ليس بكاف لتفادي وصول الاقتصاد القومي لحالة الركود، وإنما يتطلب الأمر ضرورة زيادة حجم الاستثمار بصفة مستمرة عبر الزمن.

ـ هكذا أوضح الكينزيون الجدد وأن النظام الاقتصادي معرض للتقلبات، ومن هذا أكدوا ما سبق وافترضه كينز من ضرورة تدخل الدولة.

س٧/ تكلم عن الفكر الاقتصادي الإسلامي مبيناً مبادئ الدين الإسلامي واراء ابن خلدون؟

عناصر الإجابة

أولاً: مبادئ الدين الإسلامي

١- احترام امتلكية الفردية:

٣- الرق:

٥- تنظيم السوق:

ثانياً: آراء الفلسفه المسلمين

أولاً: مبادئ الدين الإسلامي

١- احترام امتلكية الفردية:

أ) أخذ القرآن الكريم بالملكية الفردية → وضع أصولها وفصلها الفقهاء من بعد، كذلك اعترف الإسلام بحق الإرث، فوضع أحکامه ونظمها ولم يحصر الإرث في الولد الأكبر من الذكور دون الإناث.

ب) تدخل الإسلام ليخفف من غلواء الملكية الفردية وليخفف من آثار التفاوت والاختلاف بين الناس، ولذلك أوجب على الغني واجبات نحو الفقر قائمة على أساس من العقيد الدينية .

ج) يوجب الإسلام على الدولة أن لا تقف موقفاً سلبياً من الفقراء، بل فرض الإسلام عليها أن تتدخل لإعانتهم من بيت المال.

٢- العمل:

١) مجد الإسلام العمل وتحث عليه، حيث لم يرضي الإسلام كرسواً أو أن يعيش عالة على غيره .

٣- الرق:

تمشياً مع النظم الاجتماعية والاقتصادية التي كانت موجودة قبل الإسلام وعدم تعديلها فجأة:

أ) تأثر الإسلام بالنظام الذي كان سائداً عند نشأتها، فأقر الرقيق ولكنه لم يؤسس له على التفرقة بين الناس من حيث الموهاب والقيم، بل أسسه على أساس عملي هو الانهزام في الحروب .

ب) ويلاحظ أن الرق الذي كان في الدولة الإسلامية لم يكن نظام رقيق الأرض الذي كان موجوداً في أوروبا .

ج) لم يغب عن الإسلام في الوقت نفسه ما للرق من إهانة للإنسانية، فأوجب حسن معاملة الرقيق وتحت المالك على العتق وجعله كفارة عن كثير من الجرائم والآثام

٤- تحريم القرض بفائدة [الربا]:

١) حرم القرآن والسنة الإقراض بفائدة، وجعله من أكبر الأعمال غير المشروعة التي يجب أن يبتعد عنها المسلم .

٢) حكم هذا التحريم ترجع إلى منع استغلال حاجة المحتججين للاقتراض .

٥- تنظيم السوق:

١)نظم الإسلام السوق، ونهى عن الاحتكار، فقد قال رسول الله "لا يحتكر إلا خاطئ".

٢) قد تبعه الحكام المسلمين في تطبيق عقوبات على المحتكر، خاصة محتكري المواد الغذائية لمنع استغلال المحتكر للمستهلكين.

٣) والنظام الذي يحبذه الإسلام هو نظام المنافسة الكاملة الذي يمتنع فيه الاحتكار ويتحدد الثمن حسب مساومات البائعين والمشترين دون تدخل من جانب الدولة ويجب أن يكون الثمن غير مجحف، وأن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالبائع والمشتري، وأن يكون الأجر على قدر المشقة.

ثانياً: آراء الفلسفه المسلمين

- ١- **فوجد عند الفارابي** تفسيراً اقتصادياً لقيام الجماعة واستمرارها، فكل فرد لا يستطيع إشباع حاجاته بنفسه، ولذلك يضطر إلى الاجتماع مع غيره من الأفراد والتعاون معهم، وتقوم بذلك الجماعة.
 - ٢- **ونادي ابن سينا** بألا يكون في المدينة إنسان عاطل ليس له مقام محدود، بل يجب أن يكون لكل واحد في المدينة منفعة .
 - ٣- **أما ابن خلدون** فقد عاش في القرن الرابع عشر الميلادي ومن أشهر كتبه "المقدمة" التي وضعها لدراسة التاريخ وخصصها للبحث في طبيعة العمران.
- بالنسبة لعلم الاقتصاد** فيمكن القول أن ابن خلدون يعتبر أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديداً علمياً وحاول معالجتها بعد ذلك ومن أمثلة هذا:

أ) **أنه قسم السلع إلى ضرورية** مثل الغذاء كالحنطة وما في معناها، **وكمالية** مثل الماعون والمركبات، وبين أن طلب هذه السلع يتوقف على درجة العمران والتقدم، كما بين أيضاً نسبة هذا التقسيم، فالبلد الكثير العمران تنقلب فيه السلع الكمالية إلى ضرورية.

ب) **درس تأثير العرض والطلب**، وأثرهما في تحديد الأثمان بالنسبة للسلع، وفي تقلبات هذه الأسعار.
ج) **تعرض ابن خلدون للأسباب التي تؤثر في نفقة الافتاج للسلع**، وخاصة الحبوب، وتطرق إلى بعض البلدان التي تضطر إلى زراعة أراضي غير خصبة مما يؤدي إلى زيادة ثمن الحبوب نتيجة النفقات الخاصة لصلاح هذه الأراضي غير الخصبة.

د) **ذلك حل ابن خلدون موضوع الريع**، وبين أن الدولة عندما تقوى ويزداد نشاطها الاقتصادي، ترتفع فيها أثمان العقارات، فالفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها وقيمتها عند زيادة العمران هو ما يسمى بالريع.

العنصر الأول :- تزايد السكان.

وقد بين ابن خلدون في هذا النموذج التحليلي الفريد في القرن الوسطى أن:

- ١- تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج.
- ٢- زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة دخل المنتجين فيزيد الطلب على السلع مما يؤدي إلى نشوء صناعات جديدة وزيادة إنتاجها.
- ٣- زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة دخل الدولة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الترفية، فيزيد إنتاجها .

يلاحظ أن: ابن خلدون قد اتبع في دراسته ما يسمى اليوم في العلوم الاقتصادية والاجتماعية **بالطريقة الديناميكية**، و تقوم هذه الطريقة على أساس تحليل تتابع المؤشرات والآثار في الزمن

س/٨/ تكلم بالتفصيل عن النظام الرأسمالي موضحاً مظاهر الحرية الاقتصادية و أهمية السوق وعيوبه في هذا النظام ثم بين رأيك في مدى حل مشاكل التنمية الاقتصادية طبقاً لهذا النظام؟

عناصر الإجابة

أولاً: تعريف الرأسالية :

ثانياً: النظام الرأسالي والمشكلة الاقتصادية :

ثالثاً: السلوك الرشيد ومظاهر الحرية الاقتصادية في النظام الرأسالي:

رابعاً: أهمية السوق في النظام الرأسالي:

خامساً: عيوب أسلوب السوق في النظام الرأسالي:

سادساً: الانتقادات الموجهة إلى نظام المشروع الحر:

أولاً: تعريف الرأسالية :

المقصود بالرأسمالية "تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشتريونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائمًا من الثروة يمكنهم من الحصول على الأرباح التي يحتفظون بها لأنفسهم، ومن زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار.

ثانياً: النظام الرأسالي والمشكلة الاقتصادية:

يجد النظام الرأسالي أساسه تصوره في حل المشكلة الاقتصادية في فكرة **السلوك الرشيد**.

تتلخص هذه الفكرة في أنه إذا ترك الشخص حرًا في تصرفاته فإنه يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية.

في الميدان الاقتصادي، ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافس الكاملة، وترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق. وبذلك يمتنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية، وعدم قيام احتكارات **والسلوك الرشيد بالمعنى السابق**، يفترض اختيار طريق معين يحقق القدر الأعظم من شيء معين، وعندما يصل الإنسان إلى الوضع الذي يحقق له القدر الأعظم من شيء معين، يقال أنه في حالة توازن.

دراسة السلوك الرشيد في منهج الفكر الاقتصادي الرأسالي، تعني دراسة كيفية الوصول إلى القدر الأعظم من هذا الشيء أو ذاك (المنفعة - الربح - الفائدة... إلخ).

ثالثاً: السلوك الرشيد ومظاهر الحرية الاقتصادية في النظام الرأسالي:

فكرة السلوك الرشيد تؤدي إلى ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد، وفي الميدان الاقتصادي ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق لأنها يحقق فكرة التوازن التي تؤدي بدورها إلى تحقيق فكرة التشغيل.

ومظاهر الحرية الاقتصادية تتجلّى في المجالات الآتية:

١- **حرية الملكية الفردية** → ويشمل ذلك كل أنواع الثروة المادية كالأرض والمباني والآلات ... إلخ، ويتبع هذه الملكية حرية الفرد في التصرف في ممتلكاته واستغلالها كيفما يشاء.

٢- **سيادة المستهلك** → والمقصود بسيادة المستهلك هو أن "حريرته" في اختيار ما يروقه من سلع وخدمات. تمثل العامل الأساسي في نوع، وكمية ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات المختلفة.

٣- **حرية العمل والانتاج** → أي أن لكل فرد الحرية في اختيار المهنة التي يريدها، ويوجه إمكانياته الذهنية والجسمانية إليها، كذلك فإن لصاحب رأس المال حرية استثماره في أي نوع من النشاط الاقتصادي.

رابعاً: أهمية السوق في النظام الرأسمالي:

السوق في علم الاقتصاد يقصد به أي ترتيب يتمكن بمقتضاه البائعون والمشترون من الاتصال بعضهم مع البعض الآخر، بقصد التعامل على نطاق واسع في سلعة معينة ويكون فيها الثمن هو العنصر الأساسي الذي يحكم الموقف.

ويتميز النظام الرأسمالي بأنه جعل كل شيء سلعة، أي شيئاً قابلاً للبيع والشراء، فالأرض مثلاً أصبحت سلعة تباع وتشترى في السوق ولها ثمن (الريع). ورأس المال أصبح سلعة (سعر الفائدة التي تحصلها البنوك على القروض). والعمل أصبح سلعة ولها ثمن وهو الأجر.

دراسة السوق في النظام الرأسمالي تعنى دراسة كيفية تكوين الأثمان في هذا النظام، كيف يتكون ثمن كل سلعة على حده، وكيف يتأثر ثمن كل سلعة بالتغييرات التي تحدث على أثمان السلع الأخرى.

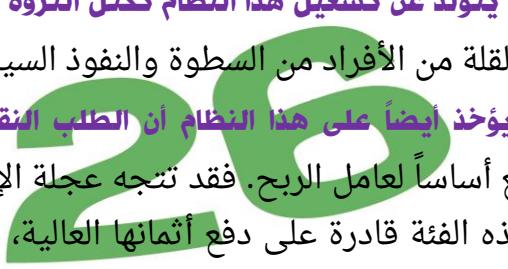
وتلخص أهمية السوق في التالي:

- 1- **يقوم السوق في النظام الرأسمالي**- بتحقيق التناقض بين قرارات الأفراد كمستهلكين، وقراراتهم كمنتجين
- بحيث يصبح الإنتاج النهائي محققاً لرغبات المستهلكين، فإذا أقبل المستهلكون إقبالاً كبيراً على سلعة ما أدى ذلك إلى ارتفاع ثمنها ويتربّ على ذلك زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة العرض الإجمالي لهذه السلعة، فينخفض ثمنها حتى يصل إلى الحد الذي يحقق المنتج "ربحًا عاديًّا" والعكس يحدث في حالة انصراف المستهلكين عن سلعة ما، إذ يؤدي هذا إلى انخفاض ثمنها، الأمر الذي يؤدي إلى نقص العرض الإجمالي لهذه السلعة فيرتفع ثمنها حتى يصل إلى الحد الذي يحقق المنتج "ربحًا عاديًّا"، وإلى هنا يكون قد تحقق في سوق السلعة نوعاً من "التوازن" عند سعر لا يدعو إلى مزيد من التغيرات.
- 2- **قوى السوق** هي التي تحدد توزيع الناتج الكلي بين المُقَامين بالعملية الإنتاجية
- ذلك أن هذه القوى هي التي تحدد المقابل الذي يأخذه كل عنصر لقاء مساهمته في الإنتاج.
- 3- يعطى نظام السوق في النظام الرأسمالي للأفراد مطلق الحرية، في حدود دخولهم، في شراء ما يريدونه من السلع والخدمات
- فإنهم بقراراتهم في هذا الشأن يحددون القدر الذي ينفق على السلع الاستهلاكية، والقدر الذي يدخل بغرض الاستثمار في عمليات إنتاجية.
- 4- وأخيراً، في ظل هذا النظام، تقوم الدوافع الإنتاجية على أساس رغبة الفرد الفطرية في تحسين مركزه المادي ورفاهته الشخصية
- ما يعبر عنه الواقع الريح، أو بمعنى أوسع المصلحة الشخصية.
- على ذلك فإننا نجد الفكر الاقتصادي الرأسمالي، يركز على دراسة السوق ليعرف، أولاً، كيف تتكون أثمان كل سلعة على حده، ويعرف ذلك بالتحليل الجزئي. وليعرف ثانياً كيف تتأثر أثمان السلع بعضها بالبعض الآخر، و يؤثر عليهما، ويعرف ذلك بالتحليل الكلي .

خامساً: عيوب أسلوب السوق في النظام الرأسمالي:

- أ- أن قوى السوق تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، وأنها تعمل لذلك على إشباع القدر من الحاجات الذي يحقق أكبر ربح ممكن، لا على إشباع أكثر الحاجات عدداً وأكثرها أهمية. ولذلك فهو لا يضمن تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، أي بين العرض والطلب الكلي، وإنما يهدف فقط إلى إقامة التوازن بين العرض (الإنتاج) وبين الطلب عند المستوى الذي يحقق أكبر ربح ممكن.
- ب- أن قوى السوق فقدت، حتى في النطاق الضيق الذي رسمه طبيعتها للتوازن الاقتصادي، وهو التوازن بين العرض والطلب الفعلي، كثيراً من قدرتها على إشباع الحاجات وذلك بسبب انتشار الاحتكارات الفعلية أو القانونية، وأشباه الاحتكارات مما أدى إلى ضعف المنافسة، وهو الشرط الجوهرى لتفاعل قوى السوق فالمنظمات الاحتكارية وشبه الاحتكارية تهدف أساساً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق التحكم في الإنتاج ورفع الأثمان ويفيد ذلك الوضع إلى قلة الإنتاج، وإلى رفع الأثمان.
- ج- أن قوى السوق وهي تهدف إلى إشباع الجزء من الطلب الذي يحقق أكبر ربح ممكن، تحدد الإنتاج والعملة عند مستوى هذا الطلب، وقد لا يكون المستوى كافياً لتحقيق التشغيل الكامل للموارد المنتجة ولليد العاملة، وقد ترتب على ذلك تعرّض النظام الرأسمالي إلى أزمات اقتصادية، أي إلى كساد في الحياة الاقتصادية وظهور بطالة في اليد العاملة.
- د- أن قوى السوق كثيراً ما تؤدي، قبل إقامة الملاءمة بين العرض والطلب إلى بعثرة كثير من الموارد، ذلك أن هذه الملائمة تقتضي انتقال الموارد من استعمال إلى استعمال آخر يحقق لها قدرًا أكبر من الربح.
- وانتقال الموارد من استعمال إلى استعمال آخر ليس بالأمر السهل عملاً، فذلك كلّه يحتاج إلى نفقات كثيرة، وإلى مدة زمنية كي يتحقق هذا الانتقال.

سادساً: الانتقادات الموجهة إلى نظام المشروع الحر:

- أ- افتقد نظام المشروع الحر وجهاز الشمن بسبب أن المنافسة التي يفترض وجودها في ظله ليس هناك ما يضمن استمرارها في الحياة الواقعية  فالدافع كبير لاختفائها إذا ما ترك الأفراد أحراضاً لتحقيق مصالحهم الفردية.
- ب- فمثلاً قد يجد رجال أعمال أن استمرار المنافسة أمراً ضاراً بمحاسبيهم، فيلجأون إلى الاندماج. كما قد يتولد عن تشغيل هذا النظام تكتل الثروة في أيدي أفراد قلائل  والثروة يتولد عنها ثروة ويكون لهذه القلة من الأفراد من السلطة والنفوذ السياسي مما يهدد المصلحة العامة.
- ت- وما يؤخذ أيضاً على هذا النظام أن الطلب النقدي هو المقرر الرئيسي لنوع الإنتاج وكميته  فالإنتاج يخضع أساساً لعامل الربح. فقد تتجه عجلة الإنتاج إلى توفير السلع الكمالية لفئة قليلة من الجمهور لأن هذه الفئة قادرة على دفع أثمانها العالية، بينما لا تجد دافعاً لإنتاج السلع الضرورية التي تحتاج إليها الأعداد الكبيرة من فقراء الشعب.
- ث- ويؤخذ على هذا النظام أيضاً أن تشغيله الآلي عجز عن حل مشكلة التنمية الاقتصادية في البلاد المختلفة كما عجز عن حماية المجتمع الاقتصادي المتقدم من التقلبات التي تعرض لها وما يصاحب الكساد منها من بؤس ينشأ عن البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج القومي.

س/ تكلم عن النظام الاشتراكي موضحاً خصائصه وعيوبه؟

عناصر الإجابة

اولاً: اساس الفكر الاشتراكي:

ثانياً: خصائص النظام الاشتراكي:

أ- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

ثالثاً: عيوب النظام الاشتراكي والتي أدت إلى انهياره:

اولاً: اساس الفكر الاشتراكي:

يقوم الفكر الاشتراكي أساساً على **فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي** لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحذر من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، وإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه.

يمكننا أن ذلخص الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها من تدخلها في النشاط الاقتصادي بهدفين رئيسيين وهما: **تحقيق الكفاية في الإنتاج، وتحقيق العدالة في التوزيع، وتحقيق الكفاية**. إنما يكون بأن تعمل الدولة على اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بزيادة الإنتاج، ودفع عجلة التقدم إلى الأمام، لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع.

تحقيق العدالة → إنما يكون بأن تعمل الدولة على ضمان تكافؤ العرض بين الأفراد، والعمل على توزيع الدخول فيما بينهم بأسلوب يتسم بالعدالة، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمه في العملية الإنتاجية.

ثانياً: خصائص النظام الاشتراكي:

أ- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

لا يحق للفرد في النظام الاشتراكي أن يمتلك وسائل الإنتاج المختلفة من أراض ومنشآت ومصانع، بل تكون ملكية الأفراد قاصرة على السلع الاستهلاكية فقط. في حين تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية جماعية للمجتمع ككل. **وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أحد صورتين:**

١- **ملكية الدولة** → وتعتبر هذه الملكية هي الشكل الأكثر شيوعاً في المجتمعات الاشتراكية، وتنشأ هذه الملكية نتيجة لتأميم الدولة للأصول الإنتاجية التي كانت تملکها الطبقة الرأسمالية المستغله قبل قيام النظام الاشتراكي، وعادة ما تنصب هذه الملكية على المؤسسات العامة كالبنوك ومؤسسات التجارة الخارجية والمرافق العامة، كما تنصب على الصناعات الرئيسية التي يكون لها وضع خاص بالنسبة للمجتمع، لأن تكون صناعات مسيطرة على غيرها من الصناعات، كصناعة الحديد والصلب .

٢- **ملكية التعاونية** → وتتمثل ملكية الجمعيات التعاونية في المجتمعات الاشتراكية نسبة كبيرة من الملكية في المجال الزراعي ومجال الصناعات الصغيرة ومجال التجارة الداخلية، ويكون من حق مثل هذه الجمعيات امتلاك الأراضي والآلات الزراعية والمواشي والمنشآت الصناعية الصغيرة وما تحتويه من آلات وخامات، وتنشأ هذه الملكية نتيجة للانضمام صغار المزارعين إلى الجمعيات الزراعية، وانضمام صغار الحرفيين في مؤسسات تعاونية كبيرة، وذلك بمحض اختيارهم.

على الرغم من أن القاعدة العامة في النظام الاشتراكي هي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، إلا أنه يمكن أن يوجد بعض أنواع الملكية الفردية الخاصة لوسائل الإنتاج، إذ أنه يمكن لبعض الأفراد أن يقوموا بأنفسهم بممارسة الإنتاج على أساس فردي، وعادة ما يوجد مثل هذا النوع من الملكية في النشاط الحرفي البسيط .

يعتمد النظام الاشتراكي في تبريره للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج على مجموعة من الأسباب هي:

- ١- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام أفراد المجتمع، كما تحقق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بينهم.
- ٢- تمنع الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتمنع سيطرة فئة قليلة من الرأسماليين على الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
- ٣- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تؤدي إلى إيجاد نوع من التعاون بين الأفراد، مما يجعلهم يعملون سويةً على تحقيق الأهداف التي يرجوها المجتمع.
- ٤- الملكية الجماعية تؤدي إلى إيجاد الحافز لدى كل فرد للعمل على تنمية الثروة القومية، والمحافظة عليها، لشعوره بأن له نصيب فيها.

بـ التخطيط الاقتصادي:

لا يعتمد النظام الاشتراكي على حافز الربح أو جهاز الثمن لتوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية، ولكنه يعتمد بصفة أساسية على وجود جهاز مركزي، يقوم بالتوفيق بين الموارد وال الحاجات، عن طريق خطة قومية مدققة يتم وضعها، وتلتزم جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة، فالخطة القومية في النظام الاشتراكي تعتبر بدليلاً عن حافز الربح وجهاز الثمن في النظام الرأسمالي وتقوم هذه الخطة **بوظيفتين أساسيتين:**

١- **تسير النظام الاقتصادي** ← ويتم ذلك عن طريق الخطط قصيرة الأجل التي لا تتعدي مدتها سنة واحدة، وتعتمد هذه الخطط على دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة ووضع أولويات لهذه الاحتياجات كما تحدد في هذه الخطط الأسعار التي تباع بها السلع، والدخول التي يحصل عليها المشتركون في العملية الإنتاجية.

٢- **تنمية الاقتصاد القومي** ← ويتم ذلك عن طريق نوعين من الخطط، نوع متوسط الأجل يبلغ مدهه حوالي ٥ سنوات. ويكون الهدف منه تحديد معدلات الزيادة في الإنتاج المطلوب تحقيقها من القطاعات المختلفة، وتحديد الاستثمارات الالازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة في الإنتاج .

والنوع الثاني من الخطط هو ذلك الذي تطول مدهه بحيث تصل إلى ٢٠ سنة، وتسمى بالخطط طويلة الأجل، ويكون الهدف منها إحداث تغيرات هيكيلية في البناء الاقتصادي للمجتمع، كتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، أو تغيير أفق الإنتاجي السائد في المجتمع.

جـ إشباع الحاجات الجماعية:

يقوم المختصون في النظام الاشتراكي (المخططون) بدراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة وتحديد كمياتها ودراسة الموارد المتاحة أو كمية الاستثمارات التي يمكن القيام بها، بحيث أن الموارد تكون دائمًا قاصرة عن الوفاء بكل احتياجات المجتمع، لذلك **يقوم المخططون في النظام الاشتراكي بوضع أولويات لهذه الحاجات**، ويعتمدوا في ذلك على تقديم السلع التي تشبع الحاجات **الضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع**، تاركين تلك السلع التي تشبع حاجات كمالية على أن يقوم المجتمع في الفترة التالية بإنتاج سلع أقل ضرورية أو أكثر كمالية .

ثالثاً: عيوب النظام الاشتراكي والتي أدت إلى انهياره:

١- أنه على الرغم من أن النظام الاشتراكي كان يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترتفع في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، ومن ثم فقد أدى هذا إلى **وجود نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حسن إدارة المشروعات**.

٢- أنه على الرغم من وجود قوة الردع لمعاقبة المهملين إلى جانب الحوافز التي تشجع المجيدين، إلا أن هذه القوة أيضاً لا تبلغ في درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد في النظام الرأسالي من خسائر قد تؤدي بكل ما يملك.

٣- كذلك فإن النظام الاشتراكي وبما يتمتع به من مركزية كانت تجتمع فيه سلطة اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين ولذلك **فالقرارات الخاطئ التي أصدرتها مثل هذه السلطات كان لها آثار سيئة على المجتمعات ككل**، في حين أن النظام الرأسمالي تجد أن اتخاذ أي منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس الآثار السيئة من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده هو الذي سوف يتحمل نتيجة هذا القرار.

٤- ومن أهم ما أدى إلى انهيار النظم الاشتراكية **التعييدات الروتينية**، حيث أن الدولة تقوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع والإشراف عليها ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب وجود جهاز إداري ضخم، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، وإلى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى.

س١٠/ قارن بين النظام الرأسالي والاشتراكي موضحا تعريف كل نظام واهدافه ومزاياه وعيوبه؟

عناصر الإجابة

أولاً: تعريف النظام الرأسالي

ب: مزايا النظام الرأسالي ج: عيوب النظام الرأسالي

أ: أهداف النظام الرأسالي

ثانياً: النظام الاشتراكي

ج - العيوب : ب - المزايا :

أولاً: تعريف النظام الرأسالي

النظام الرأسالي ← نظام اقتصادي يقوم على تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس فردي، حيث تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي الأساس، ويترك للأفراد حرية استغلال رؤوس أموالهم وعملهم في مشروعات خاصة بقصد تحقيق الربح، مع اعتماد النظام على قوى السوق والمنافسة، وتدخل محدود للدولة.

ا: أهداف النظام الرأسالي

يهدف النظام الرأسالي إلى:

١. تحقيق الحرية الاقتصادية الكاملة للأفراد.
٢. تمكين الفرد من تحقيق مصلحته الشخصية.
٣. زيادة الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الربح.
٤. تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق قوى السوق.
٥. تشجيع المبادرة الفردية والاستثمار.

ب: مزايا النظام الرأسالي

تتمثل مزايا النظام الرأسالي فيما يلي:

١. حرية الملكية الفردية وحرية التصرف في وسائل الإنتاج.
٢. سيادة المستهلك في اختيار السلع والخدمات.
٣. حرية العمل والإنتاج واحتياط المهنة واستثمار رأس المال.
٤. تشجيع المنافسة مما يؤدي إلى تحسين جودة الإنتاج.
٥. تحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي.
٦. مرونة النظام وقدرته على التكيف مع المتغيرات.

ج: عيوب النظام الرأسمالي

عيوب النظام الرأسمالي تتمثل في:

١. عدم اهتمام قوى السوق بإشباع أكثر الحاجات أهمية وإنما بما يحقق أكبر ربح.
٢. عدم تحقيق التوازن الحقيقي بين العرض والطلب الكليين.
٣. انتشار الاحتكارات الفعلية وشبه الاحتكارات مما يضعف المنافسة.
٤. تحديد الإنتاج والعملة عند مستوى يحقق أكبر ربح وليس مصلحة المجتمع.
٥. تعرض الاقتصاد للأزمات الاقتصادية مثل الكساد والبطالة.
٦. ترکز الثروة في أيدي قلة وما يترتب عليه من اختلال العدالة الاجتماعية.
٧. عجز النظام عن حل مشكلة التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة

ثانياً : النظام الاشتراكي

النظام الاقتصادي الذي يتم وصفه: النظام الاقتصادي الاشتراكي/المخطط مركزياً، حيث تكون ملكية وسائل الإنتاج (الأرض، المصانع، الآلات) ملكية جماعية للمجتمع ككل (إما ملكية دولة أو تعاونية)، ولا تعتمد آلية السوق (العرض والطلب والربح) في تخصيص الموارد، بل يتم الاعتماد على خطة اقتصادية قومية مركبة تُعد وتنفذ من قبل الدولة لتحديد ماذا وكيف وكم ومن يُنتج.

أ - الأهداف :

يهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يلي:

١. القضاء على استغلال الإنسان للإنسان: بوضع حد لسيطرة فئة قليلة (الرأسماليين) على وسائل الإنتاج والثروة.
٢. تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية: من خلال توزيع الثروة والدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع.
٣. تعزيز التعاون بين الأفراد: لتحقيق الأهداف الجماعية للمجتمع بدلاً من المنافسة الفردية.
٤. توجيه الاقتصاد نحو الاحتياجات المجتمعية: عبر التخطيط المركزي، وليس نحو تعظيم الأرباح الفردية.

ب - المزايا :

١. تعزيز العدالة والمساواة: تقليل الفوارق الطبقية بتوزيع ملكية وسائل الإنتاج.
٢. القضاء على الاحتكار وسيطرة الرأسماليين: منع ترکز الثروة والسلطة الاقتصادية في أيدي قليلة.
٣. توجيه الموارد وفقاً لخطة تنمية: تهدف إلى خدمة المصلحة العامة على المدى الطويل.
٤. توفير الحماية الاجتماعية: وضمان الخدمات الأساسية (الرعاية الصحية والتعليم) للمواطنين.
٥. تعزيز روح التعاون: والعمل الجماعي لتحقيق أهداف المجتمع

ج - العيوب :

١. ضعف الحوافز الفردية: عدم وجود حواجز قوية للمبادرة والابتكار والإنتاجية الفردية كما في النظام الرأسمالي، مما يؤدي إلى خمول وتراجع في الإنتاج.
٢. المركبة المفرطة في اتخاذ القرار: ترکز السلطة في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، **مما يؤدي إلى:**
 - بطء الروتين الإداري وتعطل الإجراءات بسبب الحاجة للرجوع للجهاز المركزي.
 - إمكانية اتخاذ قرارات خاطئة بعيدة عن واقع السوق واحتياجات المستهلك، وتكون عواقبها وخيمة على الاقتصاد ككل.
 - عدم مرونة الاستجابة للتغيرات أو الأخطاء الفردية، حيث يصعب تصحيح مسار الخطة المركزية بسرعة.
٣. ارتفاع تكاليف الإنتاج والإدارة: بسبب الحاجة إلى جهاز بيروقراطي ضخم للإشراف والتخطيط والرقابة على جميع الوحدات الإنتاجية.
٤. الافتقار إلى آلية تقافية كفؤة لتخفيض الموارد: حيث أن آلية السوق (الثمن) تكون معطلة لصالح القرارات الإدارية، مما قد يؤدي إلى اختلالات مثل نقص بعض السلع وتراكم أخرى.
٥. الخلط بين الاقتصاد والسياسة: حيث تتدخل الدولة بشكل مباشر في إدارة الاقتصاد، مما قد يجعل القرارات الاقتصادية رهينة بالأهداف.

س/١١/ وضح كيفية حل المشكله الاقتصادية في كلا من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ؟

١. **يقوم النظام الرأسمالي** ← على اساس فكرة السلوك الرشيد ومظاهر الحرية الاقتصادية التي تتجلي في حرية الملكية الفردية وسيادة المستهلك وحرية العمل والانتاج وللسوق اهمية كبيرة في هذا النظام .
- اما النظام الاشتراكي** ← فيقوم على اساس فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي التي تتجلي في الملكية الجماعية لوسائل الانتاج "ملكية الدولة والملكية التعاونية"
٢. **يعتمد النظام الرأسنالي** ← على حافز الربح او جهاز الثمن للتوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية وترك كل شئ يتقرر عن طريق السوق لأنه يحقق فكرة التوازن التي تؤدي بدورها الى تحقيق فكرة التشغيل . **اما النظام الاشتراكي** ← يعتمد بصفة اساسية على وجود جهاز مركزي يقوم بالتوافق بين الموارد وال الحاجات عن طريق خطة قومية شاملة مدروسة يتم وضعها وتلتزم جميع الوحدات الانتاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة وتقوم هذه الخطة بوظيفتين وهم تسيير النظام الاقتصادي وتنمية الاقتصاد القومي وهذا لا يمنع من وجود تحطيط في النظام الرأسنالي ولكن يكتفي بوظيفة التنمية تاركاً تيسير الاقتصاد القومي لجهاز الثمن .
٣. يعتمد التخطيط في النظام الرأسنالي على التخطيط الجزئي بحيث يهدف الى تنمية قطاع معين في حين ان التخطيط في النظام الاشتراكي يقوم على اساس التخطيط الكلي الشامل الذي يشمل كل قطاعات الاقتصاد القومي وبالتالي فإن النظام الاشتراكي يتمتع بالمركزية وتتجمع سلطة اتخاذ القرارات في ايدي مجموعة قليلة من المخططين ولذلك فالقرارات الخاطئة التي تصدرها هذه السلطات يكون لها اثار سيئة علي المجتمع ككل في حين ان النظام الرأسنالي تجد ان اتخاذ اي منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس الاثار السائبة من حيث شمولها كما ان المنتج وحده هو الذي سوف يتحمل نتيجة هذا القرار .
٤. يهدف نظام المشروع الخاص الي تحقيق مصلحة الفرد ويقوم على دعائم اساسية هي الملكية الخاصة وحرية انشاء المشاريع الخاصة وحرية التعاقد والاختيار والمنافسة ويقتضي منطق هذا النظام بأن يكون تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي عند ادنى حد ممكن وعلى العكس من ذلك يهدف النظام الاشتراكي في صورته كنقيض تمام لنظام المشروع الخاص الي تحقيق مصلحة الجماعة فقط ويقوم على اساس تملك الدولة لجميع وسائل الانتاج وادارتها ويقتضي تشغيل هذا النظام وجود ادارة مركزية تتولى اولويات الانتاج وتنفيذ عمليات توزيع الناتج القومي بين الافراد وضبط الانتاج وتنفيذ عمليات توزيع الناتج القومي بين الافراد وضبط الانتاج وصيانة البناء الاقتصادي وتنميته

س/١٢ اكتب في عنصر العمل كأحد عناصر الانتاج من حيث تعريفه وخصائصه و أهمية تقسيم العمل؟

عناصر الإجابة

بـ- تقسيم العمل:

أولاً: تعريف العمل:

ثانياً: خصائص العمل:

ثالثاً: أنواع العمل:

رابعاً: التخصص وتقسيم العمل:

أـ التخصص:

تمهيد

يعد عنصر العمل من أهم عناصر الانتاج (فلا إنتاج بلا عمل)

أولاً: تعريف العمل:

الجهد الإنساني المبذول من خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات.

عندما نتكلم عن العمل لا نتكلم عن عنصر عادي بل عنصر إنساني يعامل معاملة خاصة

للسابق الآتية:

- إدارة عنصر العمل لا تتعلق بمورد عادي بل عنصر إنساني ويجب مراعاة الجانب الإنساني من حيث تحديد الأجر ووضع الضوابط لعمل الأحداث والنساء.
- العمل يتحدد عنه أجر والذي يحدد مستوى المعيشة.

ثانياً: خصائص العمل:

1. **العمل نشاط واع** → الإنسان يعي ما يعمل، على عكس الحيوان الذي يعمل بغرائزه، فالإنسان وحده هو الذي يعي الطبيعة ويستوعبها ويحوّلها.

2. **العمل نشاط إرادي** → يقوم به الإنسان عن إرادة مختاره وتقدير ل موقفه من خلال أجره (الحساب الاقتصادي).

3. **العمل يسبب ألم** → حيث الألم هو التكلفة التي تحملها العامل نتيجة لعمله حيث أن العمل يتضمن نوع من القهر على العمل بما يفرضه عليه من التزامات وأعباء بدنية وذهنية وخضوعه لنظام محدد وصارم.

4. **العمل مصدر للمتعة والسعادة** → رغم ما سببه العمل من ألم وقهر نرى العامل سعيد بإنجاز عمله وتحقيقه لذاته.

5. **العمل له غاية** → وهي خلق المنافع بالإسهام في العملية الإنتاجية، فإذا كان الألم يمثل تكلفة العمل فإن إنتاج السلع والخدمات يمثل العائد من العمل .

ثالثاً: أنواع العمل:

١. **أعمال يدوية** تعتمد على الجهد العضلي إلى حد كبير.
٢. **أعمال ذهنية** تعتمد على المعرفة.
٣. هناك تقسيمات أخرى إلى أعمال تنفيذية وأعمال إشرافية.

رابعاً: التخصص وتقسيم العمل:**أ- التخصص:****المقصود بالتخصص:**

أن يتخصص الإنسان في مهنة واحدة لإنتاج سلعة أو خدمة، إما نجار أو زارع أو صانع، يقوم بإنتاج نوع واحد من السلع ويحصل على بقية احتياجاته من التبادل.

أهمية التخصص:

١. زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال خلق مزايا جديدة لدى الأفراد.
٢. زيادة القدرة على الابتكار والاختراع.
٣. زيادة الخبرة العميقية لدى الأفراد.

ب- تقسيم العمل:**المقصود ب التقسيم العمل :**

ان ينقسم إنتاج السلعة الواحدة إلى عدد من المراحل لكل مرحلة جزئية عامل، ولقد ارتبط تقسيم العمل بإدخال الآلة في عمليات الإنتاج.

مزایا تقسيم العمل:

١. زيادة المهارة في أداء الأعمال، وذلك لتبسيط الأعمال المطلوبة.
٢. تنظيم العمل بشكل أكفاء من حيث التوفيق والتتابع والإشراف.
٣. توفير الوقت وتقليل الفاقد أثناء انتقال العامل من عملية إلى أخرى.
٤. تسهيل استخدام الآلة نتيجة لتقسيم العملية الإنتاجية إلى عمليات جزئية.
٥. كل ما سبق يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج.

المبالغة في تقسيم العمل لها عيوب وخاصة من الناحية النفسية:

١. الملل من تكرار نفس العمل الواحد.
٢. يفقد العامل إحساسه بنتيجة عمله لأنه يقوم بعملية جزئية فقط على عكس الحرفي الذي يقوم بإنتاج السلعة كلها.

**س١٣/ عرف رأس المال عبر المدارس الاقتصادية المختلفة مبيناً تقسيماته؟
صيغه اخري / اكتب بالتفصيل في عنصر رأس المال كنعاصر من عناصر الإنتاج؟**

عناصر الإجابة

ثالثاً: المدرسة العاركسيية:

ثانياً: المدارس الحدية (المدرسة النمساوية):

أ - الحاجة إلى رأس المال:

ب - قابلية رأس المال إلى الإحلال محل العمل والأرض:

ج - مفهوم رأس المال:

د - ظهور مفهوم رأس المال عبر امارات الاقتصاديات:

أولاً: المدارس التقليدية الإنجليزية: ثانياً: المدارس الحدية (المدرسة النمساوية):

هـ - تنوع مقاهم رأس المال:

أولاً: رأس المال الفني:

ثـ: رأس المال القانوني:

ثانياً: رأس المال المحاسبي:

رابعاً: رأس المال الجماعي ورأس المال الخاص:

أ - الحاجة إلى رأس المال:

في العصر الحديث فإن كل ما نقوم باستهلاكه سواء من سلع أو خدمات فإن رأس المال له دور في وجودها، فالثياب التي نرتديها استخدم رأس المال في إنتاجها والطعام الذي نأكله استخدم رأس المال في إنتاجه ونقله وتغليفه، وهكذا نرى أن رأس المال عنصر من عناصر الإنتاج الذي لا غنى عنه في وقتنا الحاضر .

ب - قابلية رأس المال إلى الإحلال محل العمل والأرض:

يمكننا أن نتصور في الوقت الحاضر أهمية الدور الذي يقوم به رأس المال كبديل للعمل ، فبناء سد كالسد العالي كان من الممكن أن يتطلب البلايين من ساعات العمل البشرية كما يتطلب السنين لتنفيذ إذا لم يستخدم رأس المال في بنائه، ولا يفهم من ذلك أن رأس المال يعتبر منافساً للعمل بحيث يؤدي زيادة استخدامه إلى تعطيل المزيد من المال بل على العكس من ذلك نجد أن زيادة الآلية في الإنتاج تفتح فرصاً أكبر أمام العمل للتوظيف وذلك لسبعين:

السبب الأول ← أن الآلات بطيئتها تحتاج لمن يشغلها.

السبب الثاني ← أن استخدام الآلات يفتح المجال لاشغال العمال في إنتاج هذه الآلات. بالإضافة إلى أن رأس المال يعتبر بدليلاً للعمل فهو يعتبر أيضاً بدليلاً للأرض ، فإذا كانت الأرض المزروعة التي وهرتها الطبيعة لنا غير كافية لمقابلة احتياجاتنا فإنه يمكن برأسمال استصلاح أراض جديدة وإضافتها إلى ما هو موجود من قبل.

ج - امتداد برأسمال:

مجموعة أموال الإنتاج التي لا تستخدم في إشباع حاجات الإنسان مباشرة وإنما في إنتاج أموال أخرى. على ذلك، فإن رأس المال يمكن أن يشمل الآلات والأدوات التي تستخدم في النشاط الإنتاجي أيًّا كان نوعه وعلى المبني والمنشآت المقامرة للإنتاج وعلى المواد الخام وعلى بعض العناصر الطبيعية.

د - نظور مفهوم رأس المال عبر المدارس الاقتصادية:

أولاً: المدارس التقليدية الإنجليزية:

ترى هذه المدارس أن رأس المال هو مجموعة من أموال الإنتاج التي سبق إنتاجها، فرأس المال هو نتيجة ائتلاف بين عنصري الطبيعة والعمل.

بالرغم من ذلك فإنه

يرجع الفضل لهذه المدرسة في الإشارة إلى أهم خصائص عنصر رأس المال والتي نوجزها في الآتي:

- ١- **يعتبر رأس المال نتيجة لنشاط إنتاجي سابق** ← ويستخدم لإنتاج أموال الاستهلاك سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر.
- ٢- يحتاج رأس المال لتكوينه فترة من الزمن قبل إسهامه في العملية الإنتاجية ← وهذا التكوين يحتاج إلى إدخار
- ٣- يمثل رأس المال عنصر الدوام أو الاستمرار ← وهذا بالرغم من قابلية العناصر المكونة له للهلاك وذلك بفضل صيانته وإعادة تكوينه عند استهلاكه.
- ٤- يسمح رأس المال بالحصول على دخل ← يستمد من السلع الاستهلاكية التي يقوم بإنتاجها .

هكذا فإن المدرسة التقليدية الإنجليزية ركزت على الخصائص الجوهرية لرأس المال من أنه **عنصر مشتق سبق إنتاجه وأنه يحتاج إلى فترة من الزمن** وكذلك إلى **ادخار وأنه عنصر دائم وأخيراً فإنه يعطى دخلاً**.

ثانياً: المدارس الحديثة (المدرسة النمساوية):

المدرسة الحديثة ركزت على صفتين من صفات رأس المال أن رأس المال يتكون من **الأموال الوسيطة** وأنه يؤدي إلى **إطالة فترة الإنتاج** ولذا فإن هذه المدرسة تهتم عند إعطاء مفهومها لرأس المال بالنظر إلى دوره في عملية الإنتاج.

ثالثاً: المدرسة العاركسيية:

رأس المال يعتبر نتيجة لعمل سابق ولكن لم يحصل له استهلاك لذا فإن رأس المال يعتبر نوعاً من العمل المخزن **ورأس المال ينقسم عند ماركس إلى فوئدين**:

- ١- **رأس المال المتداول** ← عند ماركس يقابل ما يخصص لأجور العمال من النقود السائلة والتي تقاد تكفي لشراء السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى التي تتضمن الحفاظ على حياة العمال ومشاركتهم في العملية الإنتاجية وهذا النوع من رأس المال يستهلكه العمال ولكن في المقابل تكون إنتاجية العمال أكبر من قيمة رأس المال المتداول وبذل يحصل الرأسماليين على جزء من هذا الإنتاج وهو ما يسمى بفائض القيمة أي الفرق بين قيمة إنتاج العمال والأجور التي يحصلون عليها
- ٢- **رأس المال الثابت** ← يشمل الجزء من رأس المال النقي الذي يخصص لوسائل الإنتاج الأولية وأدوات العمل ويلاحظ أنه بالنسبة لهذا النوع من رأس المال فإنه يستعمل فقط بمعرفة العمال ولا يتم استهلاكه .

هـ - تنوع مفاهيم رأس المال:

أولاً: رأس المال الفي:

رأس المال الفي هو مجموع الأموال المادية المستخدمة في العملية الإنتاجية وتؤدي بطريق غير مباشر إلى إشباع الحاجات عن طريق تمكينها العمل من زيادة إنتاجيتها وعلى ذلك فهي تشمل مجموع الأدوات والآلات المادية المستخدمة في الإنتاج وتشمل المبني والمنشآت المقامرة للإنتاج وبعض العناصر الطبيعية التي تم تطويرها لكي تساهم في الإنتاج وأهمها المواد الخام.

ورأس المال الفي هو المعنى المقصود عندما نتحدث عن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج .

ثانياً: رأس المال المحاسبي:

١) رأس المال المحاسبي يتمثل في مجموع القيم النقدية التي تحتفظ بقيمتها ثابتة دونما خصم الاستهلاكات لحماية قيمة رؤوس الأموال الثابتة من الهلاك والعناصر المكونة لرأس المال **تعرض لنوعين من الاستهلاك:**
أ) الاستهلاك المادي للعناصر المكونة لرؤوس الأموال الثابتة ← والذي يكون تدريجياً ويكون نتيجة لكثر الاستخدام في العملية الإنتاجية.

ب) **الاستهلاك الفني الاقتصادي لرأس المال** ← ويحدث نتيجة للتقدم الفني فبالرغم من أن رأس المال يكون قادرا على الإنتاج من الناحية المادية إلا أن التقدم الفني قد يجعله غير اقتصادي بالمرة بالنظر إلى المستوى الجديد للفن الإنتاجي .

٢) ويقدم لنا الفن المحاسبي الوسائل الفنية التي تتضمن استهلاك وتجديد العناصر المكونة لرأس المال .

ثالثاً: رأس المال القانوني:

١) **رأس المال القانوني** ← يشمل كافة الحقوق والأصول المالية التي تدر لصاحبها دخلاً ويكون ذلك نتيجة للفن القانوني الذي أوجد مفهوم الملكية وهذا المعنى لرأس المال أوسع من المعنيين السابقين فهو يشمل بالإضافة إلى العناصر التي يشتمل عليها رأس المال الفني أموراً أخرى مثل الحقوق المالية والتي تدر دخلاً وكذلك الأرض لأنها تدر لصاحبها دخلاً.

٢) وفكرة رأس المال القانوني تظهر بشكل واضح في النظم الرأسمالية حيث يعترف بالملكية الخاصة لعناصر الإنتاج .

س.ف/ اكتب في تقسيم رأس المال الفني إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول مبيناً أهمية هذا التقسيم؟**تقسيم رأس المال الفني إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول:**

١) يمكن تقسيم رأس المال الفني إلى عدة تقسيمات لعل أهمها جميعاً تقسيمه إلى رأس المال الثابت وإلى رأس المال المتغير وهذه التفرقة تستند إلى التغير في شكل رأس المال **رأس المال الثابت** هو الذي يتدخل أكثر من مرة في العملية الإنتاجية دون أن يفقد خصائصه الفنية **ومثل ذلك** الآلات والمباني، **رأس المال المتداول** فهو يتغير خلال العملية الإنتاجية

مثال ذلك المواد الأولية والوقود ولذا فإن رأس المال المتداول لا يستخدم في العملية الإنتاجية إلا مرة واحدة **وترجمة أهمية التفرقة بين هذين النوعين من رأس المال إلى عده أسباب أهمها:**

١. أن رأس المال الثابت يحتاج عادة إلى كمية كبيرة من النقود تجمد في صورة مبني أو آلة ولا يمكن استردادها إلا بعد فترة طويلة تصل إلى عشرات السنين كالمباني **مثلاً** ومن ثم فإن أي قرار يتخذ بشأنه يتطلب دراسة وافية ودقيقة عن احتمالات المستقبل البعيد والتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الطلب والأسوق خلال فترة بقائه .

٢) على العكس من ذلك فإن الأموال التي تستخدم لشراء رأس المال المتغير يسهل استردادها خلال فترة قصيرة من الزمن، ثم فإن عنصر المخاطر يكون أقل مما يجعل اتخاذ القرارات بشأنها أسهل .

٢. يكون من السهل عند حساب نفقة الإنتاج ← بالنسبة لأي سلعة من السلع حساب ما يدخل في إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة من **رأس المال المتداول** لأنه عند حساب نفقة الإنتاج فإن رأس المال المتداول يدخل بكامل قيمته وعلى العكس فإنه **صعب حساب** ما يدخل في إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة من **رأس المال الثابت** لأنه عند حساب نفقة الإنتاج لا يدخل إلا جزءاً فقط من رأس المال الثابت وهو مقابل الاستهلاك .

٣. يعتبر **رأس المال الثابت أقل سيولة من رأس المال المتداول** ← والمقصود بالسيولة هو مدى القدرة على مبادلة رأس المال في السوق بالنقود وسيولة رأس المال تتوقف على أمور كثيرة أهمها مدى تنظيم السوق خاصة سوق الأوراق المالية ومن الوسائل القانونية التي أدت أدواراً هامة في هذا الصدد خلق الأوراق المالية من أسهم وسندات.

٤. يعتبر **رأس المال الثابت أقل قدرة على التحول من استخدام لآخر لأنه يعتبر أقل تخصصاً من رأس المال المتداول**.
 ↗ فمثلاً يسهل نسبياً تحويل الإنتاج من سيارات الركوب إلى سيارات النقل ولكن يصعب تحويل الإنتاج من السيارات النقل إلى إنتاج آلات الغزل ولذا فإن القدرة على التحول تكون عادة نسبية.
 ↗ وكقاعدة عامة تكون رؤوس الأموال الثابتة أقل قدرة على التحول من صناعة إلى أخرى عن رؤوس الأموال المتغيرة .

رابعاً: رأس المال الجماعي ورأس المال الخاص:

↗ هناك بعض السلع الإنتاجية التي تكون موضعًا لملكية خاصة وبالتالي يستطيع الأفراد والشركات امتلاكها وهي ما تسمى بـ**رأس المال الخاص** في حين أن البعض الآخر لا يكون موضعًا لمثل هذه الملكية بل يكون مملوكاً للمجتمع كله ممثلاً في حكومته.

وتنشأ الملكية الجماعية لرأس المال في الأحوال الآتية:

- ١- في حالة المشروعات الكبيرة التي تتطلب أموال طفيفة قد يعجز الأفراد عن تجميعها فتدخل الحكومة لإقامتها وامتلاكها وإدارتها سواء كلياً أو جزئياً كمشروعات السكك الحديدية وشركة النقل البري والبحري .
- ٢- في حالة المشروعات التي تؤدي خدمات عامة والتي تتطلب منتج احتكاري من ناحية والتي ترغب الحكومة في توفير خدماتها أو منتجاتها لأفراد المجتمع بسعر معقول من ناحية أخرى كمشروعات الكهرباء ومياه الشرب.
- ٣- في حالة المشروعات التي يصعب تحديد المستفيدين من خدماتها وبالتالي يصعب تحديد رسوم أو أثمان لخدماتها كالطرق والكباري والسدود والقنطرات.
- ٤- وفي حالة المشروعات التي تحقق أرباحاً غير ناشئة عن مهارة تنظيمية ولكن ناشئة عن تمعها بمركز احتكاري أو عن ارتفاع ما تتحققه من ريع كآبار البترول والتنجيم.
- ٥- في حالة اعتناق الدولة لنظام الاشتراكية واتخاذها من التدخل في النشاط الاقتصادي سياسة دائمة لتحقيق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع وفي مثل هذه الحالة تكون الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي القاعدة العامة وتصبح الملكية الخاصة لها هي الاستثناء.

س١٤/ عرف الادخار موضحاً أنواعه والعوامل الموضوعية المحددة للادخار؟
صيغه اخرى / عرف الأدخار وبين أنواعه والعوامل الشخصية والموضوعية التي تتوقف عليه وبين ماهية الإدخار الاختياري في مصر؟

عناصر الإجابة

بـ العوامل الموضوعية المحددة للادخار:

٢- مستوى الاقتطاع الضريبي:

٥- درجة تنظيم الأسواق المالية والنقدية:

٣- التمويل التضخمي:

اولاً: الأدخار

ثانياً: أنواع الأدخار:

النوع الأول: الأدخار الاختياري:

أـ العوامل الشخصية المحددة للادخار الاختياري:

١- مستوى الدخل والتغيرات التي تطرأ عليه

٤- درجة الاستقرار النقدي:

النوع الثاني : الأدخار الجبri أو الإجباري:

١ـ الأدخار العام أو الحكومي:

٢ـ التمويل الذاتي:

اولاً: الأدخار

المقصود بالادخار  يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك وهو بهذا المعنى يعتبر تصرفاً اقتصادياً بمعنى أنه يتطلب القيام بالاختيار بين استهلاك جزء من الدخل أو عدم استهلاكه.

التعريف السابق للادخار هو **تعريف الأدخار الاختياري أو الفردي** والذي كان يشكل معظم ادخارات الجماعة إلا أنه على أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي وازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وظهور الوحدات الاقتصادية الكبيرة ظهر **نوعاً ثان الأدخار يسمى الأدخار الجبri** وأهم صور الأدخار الجبri هو ادخار القطاع الحكومي.

ثانياً: أنواع الأدخار:

يمكن أن نستنتج مما سبق أنه في العصر الحديث يتكون الأدخار القومي من نوعين أساسيين من الأدخار:

الأدخار الاختياري والأدخار الجبri.

النوع الأول: الأدخار الاختياري:

ـ المقصود بالادخار الاختياري:

ـ عدم استهلاك جزء من الدخل دون جبر وهو بهذا الوصف يعتبر نتيجة للموازنة النفعية التي يقوم بها الفرد بين المنفعة الحدية لوحدات النقود التي تحصل للاستهلاك والمنفعة الحدية لوحدات النقود التي تدخل.

ـ عوامل الأدخار:

ـ قد ارجع كينز حجم الاستهلاك وبالتالي حجم الأدخار باعتباره ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك إلى عوامل شخصية وعوامل موضوعية.

ـ العوامل الشخصية المحددة للادخار الاختياري:

ـ تتوقف العوامل الشخصية التي تحدد حجم الأدخار الاختياري على العادات والتقاليد الشخصية وكذلك على طبيعة المنظمات الاجتماعية السائدة .

لـ يمكن أن نجمل أهم العوامل الشخصية التي تحمل الأفراد على الامتناع عن استهلاك جزء من دخلهم على الإدخار

في الآتي:

١. تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير متوقعة.
٢. الاحتراس ضد حوادث متوقعة قد تزيد من الأعباء المستقبلية أو تقلل من الدخل في المستقبل.
٣. الانتفاع من الفائدة ومن الزيادة في قيمة الأموال .
٤. الإدخار بغض القيام باستثمار.
٥. حماية الورثة بترك ثروة لهم.

لـ ينذر إلى أن العوامل الشخصية التي تدفع إلى الاستهلاك أو إلى الإدخار أنها **معطيات** وأن الميل للاستهلاك أو للإدخار يتغير في الزمن **نتيجة لأثر العوامل الموضوعية وحدها**.

س. فـ: وضح بالتفصيل العوامل الموضوعية المحددة للإدخار؟

بـ-العوامل الموضوعية المحددة للإدخار:

١-مستوى الدخل والتغيرات التي تطرأ عليه

لـ يتوقف حجم الإدخار أساساً على حجم الدخل الفردي وكلما كان حجم الإدخار كبيراً ولذا فإن مستوى دخان ذوي الدخل المرتفع يكون كبيراً والعكس صحيح بالنسبة للأفراد الذين ينخفض دخان المنخفض.

لـ يمكن أن نستنتج مما سبق أن الإدخار لا يظهر إلا إذا زاد حجم الدخل الفردي عن حجم الاستهلاك الضروري والذي يتحدد بالعادات والتقاليد الاستهلاكية والتي تختلف من مجتمع لآخر وتكون مستقرة في المدة القصيرة وهي التي تحدد ما يسمى بالميل للاستهلاك.

لـ على فرض ثبات العادات والتقاليد الاستهلاكية أي ميل للاستهلاك فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك ولكن الزيادة في الاستهلاك لا تكون بقدر الزيادة في الدخل بل تقل عنها ويعبر عن الزيادة الحاصلة في الاستهلاك على أثر زيادة معينة في الدخل بالميل الحدي للاستهلاك .

لـ ويترتب على الحقيقة السابقة أنه كلما زاد الدخل كلما زاد كل من الاستهلاك والإدخار ولكن زيادة الإدخار تكون أكبر من زيادة الاستهلاك وفي حالة نقصان الدخل فإن ذلك يؤدي إلى نقصان كل من الاستهلاك والإدخار ولكن النقصان في الإدخار يكون أكبر من النقصان في الاستهلاك .

٢-مستوى الاقتطاع الضريبي:

لـ العلاقات السابقة بين حجم الدخل وكل من الاستهلاك والإدخار لا تقوم إلا بالنسبة لحجم الدخل الصافي القابل للتصرف فيه الذي يكون بحوزة الأفراد ولما كان الدخل الصافي = الدخل الإجمالي - الاقتطاع الضريبي + الإعانات الحكومية، فإن الضرائب تؤدي إلى تخفيض الدخول النقدية أو الصافية لهؤلاء الذين يتحملونها ويستتبع ذلك أن الضرائب تؤدي إلى خفض كل من الاستهلاك والإدخار ولكن نسبة الانخفاض في الإدخار يكون أكبر من نسبة الانخفاض في الاستهلاك وتفسير ذلك هو أنه يسهل على الفرد ضغط إدخاره عن ضغط استهلاكه.

لـ من المفيد أن نشير إلى أن الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الدخول النقدية وبالتالي إلى انخفاض الإدخار الاختياري الفردي يمكن أن تشكل أداة من أدوات الإدخار الإجباري وذلك إذا ما استخدمت حصيلة هذه الضرائب لتغطية نفقات الدولة الاستثمارية لا النفقات الاستهلاكية .

٣- سعر الفائدة:

أقامت النظرية التقليدية ← علاقة حاسمة بين سعر الفائدة السائد وكل من الاستهلاك والادخار الفرديين فاعتبرت هذه النظرية أن هناك علاقة عكسية بين كل من سعر الفائدة والاستهلاك وبالتالي تكون هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار وبعبارة أخرى كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما أدى ذلك إلى خفض مستوى الاستهلاك وبالتالي إلى زيادة مستوى الادخار والعكس صحيح.

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن المتغيرات في سعر الفائدة تؤثر في أنواع الادخار أكثر مما تؤثر في حجم الادخار.

٤- درجة الاستقرار النقدي:

نقص بدرجة الاستقرار النقدي ← ثبات القيمة الشرائية لوحدات النقود وعدم الاستقرار النقدي يكون نتيجة للتضخم النقدي والانكماش الاقتصادي.

أ- **نقص بالتضخم النقدي** ← زيادة قيمة وسائل الدفع في الاقتصاد عن قيمة الناتج القومي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتضخم النقدي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى تدهور قيمتها.

ب- **اما الانكمash** ← فيحدث نتيجة زيادة قيمة الناتج القومي عن قيمة وسائل الدفع مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد وانخفاض أسعار السلع والخدمات والانكمash يؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية للنقود وغالباً ما يحدث عدم الاستقرار النقدي نتيجة للتضخم أكثر من حدوثه نتيجة لانكمash والتضخم يعتبر ظاهرة عامة في كافة الاقتصاديات سواء في البلاد المتقدمة أو في البلاد النامية.

والتضخم يؤدي إلى تدهور قيمة النقود ومن ثم يضعف الميل للادخار ولذا كلما زاد التضخم في الاقتصاد كلما أدى ذلك إلى انعدام الثقة في القيمة المستقبلية لوحدات النقدية المدخرة ويؤدي إلى نقص حجم الادخار الاختياري وتلجأ عادة الدول إلى الاستفادة من التضخم لتحقيق ادخار إجباري ولكن بشروط خاصة ومن ثم يمكن أن يؤدي التضخم إلى إنقاص الادخار الاختياري وإلى زيادة الادخار الإجباري.

٥- درجة تنظيم الأسواق المالية والتقنية:

ما يشجع الأفراد على الادخار وجود أسواق منظمة تطلب فيها المدخرات باستمرار سواء لأجل قصير أو لأجل طويل فوجود هذه الأسواق أمر يشجع المدخرون على عرض مدخراتهم بقصد الحصول على الفائدة من وراء شراء الأوراق المالية أو مقابل إيداع مدخراتهم.

يعتبر انتشار الشركات المساهمة في البلاد الرأسمالية من العوامل الرئيسية في زيادة الادخار الاختياري طوال القرن التاسع عشر هذه الشركات تصدر الأسهم والسنادات وتطرحها للاكتتاب العام ويقبل على شرائها المدخرون الأفراد نظير العائد السنوي الذي يحصلون عليه وبعد الحرب العالمية الثانية لجأت كثير من الحكومات في الدول الرأسمالية إلى الاقتراض من الأفراد عن طريق سنادات عامة تطرحها الخزانة للاكتتاب العام نظير فائدة سنوية وقد أدى هذا النوع أيضاً إلى تشجيع الادخار الاختياري.

الادخار الاختياري في مصر:

- يشكل الادخار الاختياري في مصر بصفة أساسية من ادخارات القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص.
- يمثل فائض التأمينات الاجتماعية وهو نوع من أنواع المدخرات التنظيمية الجزء الأكبر من أشكال مدخرات القطاع العائلي يليه في الأهمية حصيلة شهادات الاستثمار وأذون الخزانة.
- الادخار من خلال التأمين على الحياة والأموال فهو ضئيل إلى حد كبير، وبالنسبة للادخار من خلال ودائع صندوق توفير البريد فرغم ضآلتها إلا أنها آخذة في الارتفاع .

النوع الثاني : الادخار الجبائي أو الإجباري:

الادخار القومي يتكون من ادخارات اختياري وادخار إجباري والادخار الإجباري يأخذ دوراً متعاظماً في تكوين الادخار القومي وذلك أثر التطور الذي حدث في طبيعة دور الدولة الرأسمالية وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتداخلة ثم إلى الدولة المنتجة .

والوسيلة الرئيسية التي تملكتها الدولة في تحقيق الأغراض السابقة سواء في البلاد الرأسمالية أو الاشتراكية أو النامية تتحقق في الاستثمار العام وتلجأ الدولة إلى تحقيق ادخار جبائي لتمويل الاستثمارات العامة وهذا النوع من الادخار الجبائي يسمى الادخار الحكومي أو الادخار العام.

كذلك فإن طبيعة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي أدي إلى ظاهرة تركز رأس المال وكبر حجم المشروعات وظهور وحدات اقتصادية كبيرة تحقق قدرًا متعاظماً من الأرباح لا يتم توزيعها كلها على المساهمين بل يخصص جزء منها لتمويل استثمارات جديدة داخل المشروع وهذا النوع الثاني من الادخار الجبائي يسمى التمويل الذاتي.

وأخيراً فإن كثير من الدول تلجأ إلى إتخاذ سياسة تضخمية تقوم بها الحكومة لتمويل المشروعات المختلفة وذلك عن طريق زيادة إصدار النقود **ويسمى هذا النوع الثالث من الادخار الجبائي بالتمويل التضخمى.**

س.ف/وضح انواع الادخار الاجباري ؟

ونتناول بايجاز فيما يلى الأنواع الثلاثة من الادخار الجبائي :

١-الادخار العام أو الحكومي :

يتمثل الادخار العام في الفرق بين الإيرادات العامة الجارية والنفقات العامة الجارية ونقصد بالإيرادات العامة الجارية الإيرادات التي تأتي من حصيلة الضرائب والرسوم ومن إيرادات الدومنين الخاص ومن أرباح المشروعات العامة ونقصد بالنفقات العامة الجارية النفقات العامة على الأجور والمرتبات والنفقات العامة الالزمة لتسهيل المرافق العامة وأخيراً النفقات العامة التحويلية والإعانات الحكومية للمشروعات والأفراد ونفقات خدمة الدين العام .

تلجأ الدولة في سبيل تحقيق إدخار عام تستخدمه في تمويل استثماراتها بزيادة الضرائب والرسوم التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة.

يشكل الادخار الحكومي في مصر في الوقت الحالي حوالي ثلث المدخرات القومية.

٢- التمويل الذاتي:

نعرف أن المشروعات تحقق أرباحاً وأن هذه الأرباح من حق المساهمين في المشروع بمعنى أنه يمكن أن توزع عليهم إلا أن إدارة المشروع يمكن أن تقرر حجز جزء من الأرباح بغرض استخدامها في تمويل الاستثمارات الجديدة في المشروعات وفي تلك الحالة يتم الادخار جبراً عن مستحقي هذه الأرباح.

يلغى التمويل الذاتي كأحد صور الادخار الجبri أهمية كبرى في البلاد الرأسمالية المتقدمة حيث تكبر أحجام المشروعات ويستتبع ذلك كبر حجم الأرباح التي تتحققها هذه المشروعات واتجاهها إلى عدم توزيعها كلها على المساهمين.

٣- التمويل التضخمي:

تتلخص فكرة التمويل التضخمي في أن الدولة تلجأ عادة إلى تمويل استثماراتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد وهذه الطريقة في التمويل تؤدي إلى ظهور التضخم النقدي نظراً لزيادة الطلب الكلي عن طريق إنفاق المبالغ التي تمول بالإصدار النقدي الجديد عن العرض الكلي للسلع مما يستتبع ارتفاع الأسعار الذي يؤدي بدوره إلى خفض الدخول الحقيقية خاصة أصحاب الدخول الثابتة مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك.

عادة تلجأ الدول إلى هذه الطريقة لتمويل جزء من استثماراتها لعلمها .

لكن يشترط لنجاح هذه الطريقة التضخمية في التمويل أن يتميز الجهاز الإنتاجي بالمرنة الكافية التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج نحو القطاعات الاقتصادية التي تتم فيها الاستثمارات الجديدة ويشترط ثانياً لنجاحها أن تستطيع الاستثمارات الجديدة إعطاء إنتاج من السلع والخدمات بالقدر الذي يكفي لسد الثغرة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ويشترط ثالثاً اتخاذ إجراءات اقتصادية لضمان الحد من ارتفاع الأسعار حتى لا يبدأ التضخم في إعطاء آثاره السلبية.

أهم الوسائل الاقتصادية المستخدمة في الحد من معدل التضخم تثبيت الأجور والأسعار أو السماح بزيادتها بمعدل بطيء عن طريق الرقابة على أنواع الائتمان بحيث لا تعطى القروض البنكية إلا للاستثمارات وخاصة تلك الاستثمارات المنتجة ويشترط أخيراً مرنة الجهاز المركزي بحيث يستطيع امتصاص جزء كبير من الزيادة التي تحصل في الدخول النقدية.